

أسعار الدجاج.. سياحية

تجار طولكرم
يتذمرون من بطء
العمل بمشروع
تطوير مركز المدينة

4

أسواق جنين تزحف
نحو مرج ابن عامر
دون مواقف سيارات
.. فمن المسؤول؟؟

5

المينا الهندي.. طائر
دخيل على البيئة
الفلسطينية

16



7 اقتصاديون وأكاديميون وباحثون يتحدثون
لـ "حياة وسوق" لمناسبة صدور العدد مئة

أسعار الدجاج.. سيأجحية



(تصوير: عصام الريماوي)

احد بائعي الدجاج اللاحم برام الله.

اللحوم البيضاء تنضم لـ «الحمراء» بالاختفاء عن موائد الفقراء

حياة وسوق نائل موسى وملكي سليمان

قفزت أسعار لحوم الدجاج فوق العشرين شيقلا للكغم الواحد، مسجلة بذلك ارتفاعا غير مسبوق في أسواق رام الله والبيرة وباقي المحافظات، وهو ارتفاع عزي إلى نقص في المعروض يتوقع استمراره حتى حزيران المقبل.

وتشهد أسواق الدواجن تذبذبا لافتا في الأسعار يتراوح بين 17,5 شيقلا ويصل حتى 22 شيقلا على أطراف مدينتي رام الله والبيرة، ويبيع الكيلو بريشه بين 14,5 و15,5 شيقلا داخل المدينتين، فيما يبيعه المزارع حيا بـ 13 شيقلا للكيلو.

ويزيد السعر الحالي بنحو 30٪ عن السعر الاسترشادي الذي حددته وزارة الاقتصاد الوطني وهو (15 شيقلا للكيلو)، الأمر الذي أثار حفيظة المستهلك وجمعية حماية المستهلك التي سارعت لمطالبة الجهات المعنية بفرض الالتزام.

وبدأت موجة الغلاء الجديدة ونقص المعروض الخميس قبل الماضي حيث اغلقت أغلب المحال التجارية في المدينتين أبوابها بعد الظهر بعد نفاذ الكميات الأمر الذي قابله ارتفاع متفاوت في الأسعار.

ويعيد قائلون على المسالخ والمزارع وجمعيات المربين والتجار والباعة الارتفاع الجديد لارتفاع كلفة الإنتاج، ونقص في الصوص اللاحم من عمر يوم، ومرض «نيوكاسل» الذي فتك ببعض المزارع إضافة لتداعيات موجة الفيضان والبرد التي أتت على مزارع وكبدت أصحابها خسائر أفقدتهم القدرة على الاستمرار.

وتتذمر المواطنة سارة الخطيب من بلدة حزما من أسعار الدجاج التي وصفها بغير العادلة وفوق قدرة المستهلك الشرائية قائلة: الأسرة تفضل غالبا للحوم البيضاء لعدة أسباب منها اقتصادية.

وتضيف سارة: في مواجهة ارتفاع الأسعار الكبير وللمحد من تداعياته قررت تقليص المشتريات من لحوم الدجاج أو ربما تقليص عدد الوجبات الأسبوعية التي يدخل الدجاج في اعدادها إلى أن تعود الأسعار إلى طبيعتها.

عبد الله سرية ضابط في الأمن الوطني يسكن في بيتونيا ويعيل أسرة من 8 أنفار يقول: «أنا شخصيا لا أفضل لحوم الدجاج، والأسرة كذلك، لكن جنون أسعار اللحوم الحمراء التي يتراوح ثمن الكيلو الواحد منها بين 75 و80 شيقلا تدفعنا للاعتماد على لحوم الطيور لتوفير البروتينات الحيوانية، لكن ارتفاع أسعارها المتواصل يمس بقدرتي كموظف على توفيرها.

ويضيف سرية: أنا أسكن في بيت مستأجر، ولدي ولدان في الجامعة الأمريكية والقدس المفتوحة وتلاميذ في المدارس، وفواتير وغيرها. ويتابع: «الأسعار في ارتفاع والفاتورة تقصم الظهر ولا أحد يفكر بمصالح المستهلك».

ويتساءل سرية عن دور وزارة الاقتصاد الوطني التي سبق أن أعلنت غير مرة عن أسعار استرشادية للسلع الأساسية، وعن الجهة المخولة بفرض الأسعار والرقابة على الأسواق.

ويبلغ معدل استهلاك الفرد في الضفة الغربية 16 دجاجة للفرد سنويا، و12 دجاجة في قطاع غزة، وتستهلك الضفة 36 - 40 مليون دجاجة، وغزة 19 مليون دجاجة سنويا.

أشرف زلوم صاحب مزرعة تربية دواجن نموذجية في بلدة بيتونيا تنتج 30000 طير كل دورة وصاحب مول زلوم للدواجن وعريق في مجال المهنة يقول: أزمة ارتفاع الأسعار ناجمة عن ارتفاع كلفة الإنتاج ونقص المعروض من الدجاج اللاحم والصوص من عمر يوم في السوق.

ويبلغ سعر طن العلف للدجاج اللاحم 2700 شيقلا، وسعر الصوص

اللحم من عمر يوم 4,5 شيقلا فيما يبلغ سعر بيضة التفقيس 2,5 شيقلا، ويحتاج طير الدجاج 45 يوما كي يكون جاهزا للبيع في المعدل، يأكل خلالها 3 كغم من العلف يزيد سعرها على 11 شيقلا، فيما يبيع المزارع الكغم بريشه اليوم بـ 13 شيقلا.

ويقول زلوم: لدي ثلاثة بركسات نموذجية جاهزة لكنها خاوية. توقفت خلال هذه الدورة عن تربية طيور بسبب تدني السعر وارتفاع سعر التكلفة، حتى في ظل الارتفاع، فإن السعر غير مربح للمزارع عندما يضاف ثمن الصوص والعلف الى النجارة والكهرباء والماء وأجور العمال، إضافة الى الفاقد بسبب نفوق الطيور والمرض والعلاجات، حيث توقفت مزارع كثيرة وعجز مربون عن العودة للعمل اثر الفيضانات وما سببته من خسائر أفقد صغار المربين الاستمرار، فيما وزارة الزراعة لا تحرك ساكنا ولا تعوض المتضررين.

المزارع يبيع انتاجه من الدجاج الحي في ظل ارتفاع الأسعار بـ 13 شيقلا للكيلو، وهو ثمن يقول زلوم انه بالكاد يحقق أرباحا للمزارع ولكنه لن يعوضه عن الخسائر التي مني بها خلال الشهور الثلاثة الماضية التي اجبرت كثيرين على التوقف عن تربية دورات جديدة، ما دفع تجار في المدينتين للبحث عن ضالتهن من مزارع وتجار في محافظات اخرى.

ويقدر زلوم وتجار آخرون ان أكثر من 40٪ من مزارع محافظة رام الله والبيرة توقفت عن العمل بسبب الأضرار، أو بانتظار ارتفاع درجات الحرارة لتقليل النفوق والأمراض بين الطيور، وتقليل كلفة الانتاج. ويبلغ متوسط نسبة النفوق في مزارع اللاحم نسبة 10٪، وهناك حاجة لإنتاج 40-44 مليون صوص للاحم سنويا في الضفة و21 مليوناً في قطاع غزة.



مطالبات لوزارة الاقتصاد الوطني بتشديد الرقابة على الأسواق

الجمعية 17,5 شيقلا، كما ان بقية محافظات الوطن تعاني من الأزمة، وقبل اسبوع أحضرنا من محافظة جنين كميات من الدجاج اللاحم، مضيئا ان اللحوم البيضاء كانت الملاذ الوحيد للفقراء، اما الآن فقد تختفي عن مواثداهم في حال استمرار ارتفاع أسعارها. ويصنف محمود فطافطة مدير دائرة الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة الوضع بـ «أزمة دجاج اقليمية». وقال: النقص يعود الى ضعف القدرة الانتاجية للأمهات المنتجة للصوص (الفقاسات) ما اضطر أصحابها للتخلص من جزء منها، وبالتالي ادى ذلك إلى عدم قدرة الفقاسات توفير كميات الصوص المطلوبة للتربية، وهذا الأمر ليس في فلسطين فحسب، وانما في جميع دول المنطقة وحتى تركيا، علما أن المجال مفتوح أمام التجار لاستيراد صيصان من عمر يوم وبيض للتفريخ من خارج الوطن، لكن لم يتقدم أحد لوزارة الزراعة للحصول على اذن الاستيراد حتى اللحظة. ويشير فطافطة إلى ان تاجر الدجاج اللاحم هو المستفيد الأكبر والذي يحدد هامش ربحه، منوها إلى ان سعر تكلفة الدجاجة حتى عمر 45 يوما لا يزيد على 10 شواقل، لكن التاجر يبيعه لتجار المفرق وأصحاب الحوانيت بسعر أعلى ليصل للمستهلك بـ 19 - 20 شيقلا.

ونوه فطافطة الى ان وزارة الزراعة لا يمكنها التدخل لدى التجار لتخفيض الأسعار لان هذا ليس مجال عملها وعلاقتها مع المزارع (مربي الدجاج) لا دخل له في رفع وتحديد أسعار الدجاج للمستهلك. وحسب فطافطة تستهلك الضفة 4-7 ملايين طير دجاج حي شهريا.

للمستهلك. وأوضحت الجمعية في بيان أنها تابعت الأمر لدى مربي الدواجن، وأصحاب المسالخ والباعة، واتضح لها أن الأمر يتعلق بنقص كمية الدواجن المعروضة في الأسواق، التي لا تلبى حجم الطلب، واحتياجات المواطنين، الأمر الذي أدى لرفع الأسعار. وطالب رئيس جمعية حماية المستهلك، صلاح هنية، بضرورة تشديد الرقابة على السوق.

ويتوقع مدير الجمعية التعاونية لمربي الدواجن بمحافظة رام الله والبيرة عثمان الديك، استمرار ارتفاع أسعار اللحوم الدواجن حتى بداية شهر حزيران المقبل نتيجة لاستمرار النقص في الأمهات المنتجة للصيصان عمر يوم، حيث تعمل الحاضنات في الضفة بنحو 50٪ من طاقتها الانتاجية.

وقال الديك: اسرائيل تعاني من النقص في الأمهات المنتجة للصيصان، نتيجة عدة عوامل منها اصابتها (الأمهات) بالأمراض الموسمية كمرض (نيوكاسل) بالإضافة للعرض والطلب والمناسبات.

وتستهلك محافظة رام الله والبيرة 400-500 ألف طير شهريا، أي نحو 30٪ من مجمل انتاج الضفة من اللحوم البيضاء. لكن في ظل الأزمة الحالية لا تتعدى الكمية المعروضة 150000 طير. وقال الديك إن الجمعية توفر 100 ألف إلى 110000 طير شهريا.

وقال الديك: المستهلك هو المتضرر من الأزمة بينما التاجر والمزارع مستفيدان منها. واضاف: سعر كيلو الدجاج اللاحم يباع في الأسواق والمحال التجارية بـ 19-20 شيقلا الآن، بينما سعر

ويعزى النقص في الطيور الى نقص في الفقاسات، إذ يوجد في الضفة 17 فراخة تنتج 96 مليون بيضة تفريخ سنويا، إلا أن الطاقة المستغلة للانتاج سنويا تتراوح بين 52-57٪. وحسب احصائية قطاع الدواجن الفلسطيني، فان الطاقة الانتاجية لمزارع أمهات الدجاج اللاحم في الضفة عام 2011 بلغت 52 مليون دجاجة، وهذا يعني وجود فائض بنحو 10 ملايين دجاجة سنويا.

ويبيع صاحب متجر دواجن الأمعري الكيلو بريشه بـ 14.5 شيقلا، ويقول ان السعر غير مجد وبالكاد يسد النفقات. ويضيف: أجد صعوبة منذ أيام في توفير الاحتياجات من مزارع حول رام الله، والطلبات تتأخر وفي النهاية تحصل على نصف الطلبية وأقل. ويتابع: نذهب الى مزرعة ونطلب 20 قفصا، يقولون: يكفي 5 أو 10، نريد تلبية جميع الطلبات ولا دخل لنا في الارتفاع.

إبراهيم صاحب ملحمة الأمين القائمة الى جوار مسجد جمال عبد الناصر يعرض جانبا لتداعيات ارتفاع الأسعار الذي يعفي نفسه والتجار من مسؤوليته وعن شح المعروض في ظل سوق حرة تقوم على معادلة العرض والطلب قائلا: «المواطنون يأتون للسؤال عن السعر، البعض يخرج دون شراء والبعض الآخر يكتفي بشراء نصف الكمية التي طلبها أو التي اعتاد على شرائها».

ويقول مواطنون ان ارتفاع الأسعار يأتي في ظل جيوب خاوية وتقاعس وزارة الاقتصاد الوطني عن فرض الأسعار والزام الباعة بالتقيد بالأسعار الاسترشادية، فيما تقول الوزارة انها تقوم بجهد كبير لالزام التجار بالحد المسموح به بالأسعار وتتخذ العديد من الاجراءات بحق المخالفين.

والاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد حر لا تستطيع الوزارة اجبار التجار على سعر معين، لكن هناك سقف أعلى للأسعار تم الاعلان عنه من قبل وزارة الاقتصاد الوطني تعمل على الزام التجار به. جمعية حماية المستهلك، تقول إنها تلقت شكاوى، حول ارتفاع أسعار الدواجن بصورة مبالغ فيها، وبما يفوق القدرة الشرائية

سياسات الحكومة وسعر كيلو الدجاج

م. توفيق نصار

300٪؟ اذن المشكلة هي في جشع بعض التجار وليس بسياسات الحكومة. وهنا لا أستطيع إلا احالة ذلك للباحثين الاقتصاديين ليضيفوا نظرية جديدة لنظريات الاقتصاد السياسي اسمها نظرية جشع التجار.

من وجهة نظري فإن سياسة الحماية في الاقتصاديات الضعيفة، هي سياسة صحيحة وتحمي المستهلك، الا ان مثل هذه السياسة لا يمكن أن تتوافق وسياسة السوق المفتوحة التي تعتمدها الحكومة، والتي لن تستطيع الخروج عنها في ظل انفتاح الاقتصاد الفلسطيني على جاره الاسرائيلي، وعلى هذا الأساس فإنه وعلى الأغلب، (والزمن سيثبت صحة ذلك من خطئه) فإن نتيجة هذا القرار ستكون بأن سعر الكندرة والقميص سيلحق بسعر كيلو الدجاج، لكن ليس أي كندرة أو أي قميص، لأن الكنادر والقمصان القادمة من الاقتصاديات الغنية لن يضاف إليها أية رسوم اضافية نظرا لارتباط فلسطين باتفاقيات تبادل تجاري معها، أما الكندرة والقميص القادم من الصين والدول الفقيرة والمجاورة، الذي يستهلكه محدودو الدخل فسترتفع أسعاره، ويتأثر الفقراء مرة أخرى.

ان معطيات السوق تؤكد، بأن لا شيء مضمون من هذا القرار، فحماية المنتج الوطني بحاجة لاجراءات مكملة وخطة تفصيلية، وزيادة الجباية بحاجة الى منع التهريب والتهرب الضريبي وتحفيز الاقتصاد. الا أن المضمون من هذا القرار هو ارتفاع الأسعار، لذلك أرجو من الحكومة أن تستكمل هذا القرار من خلال خطة تفصيلية تهدف الى دعم المنتج الوطني وليس حمايته فقط، أما إذا بقي هذا القرار يتيما دون خطة فمن الأفضل تجميد تطبيقه لحين استكمال هذه الخطة بالتعاون مع أصحاب الاختصاص.

أحذر مرة أخرى من أن الأسعار وصلت حدودا قياسية أثرت ولا تزال على القدرة الشرائية للمواطن، وأصبحت تهدد النسيج المجتمعي للمجتمع الفلسطيني، وتندثر بتغيير جوهر في هذا النسيج بانحدار طبقاتها بأكملها الى صفوف الفقراء، ما سيكون له انعكاسات مدمرة ليست على الصعيد الاقتصادي فقط، ولكن على الصعيدين السياسي والمجتمعي.

بهذه الصناعات؟ ألم تكن تعمل هذه الصناعات وبشكل رئيسي كمقاول من الباطن للمصدر الإسرائيلي؟ لقد فقدت هذه الصناعات منذ سنوات طويلة ميزتها التنافسية، وتوجه المقاول الإسرائيلي لأيد عاملة أرخص في كل من الأردن ومصر وحتى الصين. وفي ظل ابتعاد التاجر الإسرائيلي عن المشاغل والمصانع الفلسطينية وتوجهه لمناطق أخرى في العالم، ماذا كان رد فعل الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في حينه؟ وقبل أن تغلق هذه المصانع أبوابها؟ لقد كان رد فعلها ان هذه سوق مفتوحة والبقاء للأقوى. وكان ما كان وأغلقت المصانع والمشاغل أبوابها، وفقد الاقتصاد الفلسطيني مشغلا أساسيا للعمالة.

أما الآن، فهل هذه المصانع جاهزة للعمل من جديد؟ وهل نسبة الـ 35٪ كحد أقصى كافية لحمايتها، برأي المتواضع فإن بعض هذه المصانع سيحتاج لسنوات من التأهيل، وبعضها وتحديدًا صناعة الملابس لن يستطيع أحد ان يعيد لها الروح، التي سلبتها إياها سياسات اقتصادية سابقة.

إن حماية المنتج الوطني وهو مطلب كل فلسطيني شريف، يجب ان يترافق مع سياسات حكومية أخرى وبشكل متواز، لإعادة تأهيل هذه الصناعات وزيادة ميزتها التنافسية وقدرتها التصديرية، أما اتخاذ قرارات ذات قطب واحد، وهو الحماية الجمركية يجعلنا نتساءل عن مدى جدية الحكومة من مثل هذه القرارات؟

ان حماية المنتج الوطني، بحاجة لدراسة تفصيلية وخطة متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار تأهيل ودعم واعفاء المصانع المستهدفة، لتصبح قادرة على المنافسة. إن عزل الحماية الجمركية عن غيرها من الإجراءات اللازمة لحماية الصناعة الوطنية، هو تهديد كبير لهذه الصناعات، كون الهدف من الحماية الجمركية هو دائما مؤقت الى حين تصلب عود هذه الصناعات، وزيادة قدرتها التنافسية. أما تطبيقه بشكل منفصل عن خطة شاملة لدعم الصناعة لن يؤدي الى الهدف المطلوب.

أما السؤال الآخر فهو: هل تستطيع الحكومة الحد من ارتفاع الأسعار وحسب تصريحات بعض الوزراء بأنها ستجبر المستورد على عدم رفع الأسعار وحسب الارتفاع من أرباحه، كونه يربح

ارتفع سعر كيلو الدجاج في الأسواق المحلية ليصل الى 22 شيقلا للكيلو، مع أن الحكومة كانت حددته بـ 15 شيقلا، وهذا ارتفاع يقارب الـ 50٪ من السعر الذي حددته الحكومة. فأين الحكومة من هذا؟ وأين جمعيات حماية المستهلك التي طبلت وزمرت لقرار الحكومة في تحديد أسعار المنتجات الأساسية؟

في ذلك الحين صرح العديد من الباحثين الاقتصاديين باستحالة تطبيق قرار تحديد أسعار السلع، لأن هكذا قرار لا يتماشى مع سياسة السوق المفتوحة التي حددتها الحكومة وتسير على هديها. اليوم وفي ظل عجز الحكومة عن تطبيق قرارات تحديد الأسعار يجعلنا نتساءل: ألم تكن تعرف الحكومة بعجزها عن تحديد الأسعار في ظل سوق مفتوحة؟ أم أن قراراتها كانت استعراضية في محاولة لاسترضاء الشارع الغاضب من الغلاء الفاحش والناجم عن السياسات الاقتصادية للحكومة؟ أم أنه لا يتعدى كونه جزءا من السياسات الاقتصادية المتخبطة التي اتخذتها الحكومة خلال السنوات الماضية؟

هذه الأسئلة وغيرها مطروحة للتذكير فقط، خاصة في ظل سياسات اقتصادية جديدة تتعلق بحماية المنتج الوطني، ونفس الأسئلة سنسألها الآن لتكون عبرة لمن يتذكر في المستقبل: هل قرار اضافة رسوم اضافية على السلع جاهزة التصنيع، سيحمي المنتج الوطني؟ أم كالعادة سيزيد رسوما اضافية يدفعها المستهلك المنهك أصلا؟ وهل تستطيع الحكومة من هذا القرار احياء صناعات قتلتها هي من خلال سياسات اقتصادية خاطئة على مر السنوات الماضية؟ وهل تستطيع الحكومة منع ارتفاع الأسعار على المستهلك؟ أم أن سعر "جوز الكنادر" سيلحق سعر كيلو الدجاج ويرتفع بـ 35٪ أو أكثر؟ هل هذه سياسة لحماية المنتج الوطني أم لزيادة الجباية المالية؟

وسأبدأ بالسؤال: من هو المسؤول عن تدمير صناعة الأحذية والأثاث والملابس؟ أليست السياسات الحكومية السابقة؟ ومنذ متى كان استهلاك السوق المحلية يكفي لنفخ الروح

رئيس الغرفة التجارية طالب البلدية بمضاعفة ساعات العمل لانجازه بسرعة

تجار طولكرم يتذمرون من بطء العمل بمشروع تطوير مركز المدينة

حياة وسوق مراد ياسين

تغيرت ملامح رئيس الغرفة التجارية في طولكرم ابراهيم أبو حسيب وهو ينظر لعدد من التجار وهم يشكون له الأضرار التي لحقت بمحلاتهم التجارية نتيجة البطء الشديد في تنفيذ مشروع تطوير مركز المدينة قبل ان يعتذر لهم قائلاً: "الكل يتفهم ويدعم خطوات البلدية لتطوير مركز المدينة لكن البطء الشديد في تنفيذ المشروع يزعج الجميع، لا أحد يستوعب ان يتوقف العمل بهذا المشروع اثناء العطل الرسمية، الغرفة التجارية ممثلة للتجار ومسؤوليتها تتركز في الدفاع عن مصالحهم، وما يحدث على أرض الواقع مخيب للأمل".

"حياة وسوق" تجول في منطقة الحفريات التي امتدت من مركز دوار الشهيد ثابت ثابت وصولاً الى ميدان دوار جمال عبد الناصر، ورصدت غضب العديد من التجار الذين أجبروا على اغلاق محلاتهم التجارية بفعل الحفريات العميقة باستخدام الآليات الثقيلة التي تعمل على تمديد شبكات الصرف الصحي والمياه التي يقوم بها عدد من العمال لا ينسجم عددهم مع

حجم وكبر المشروع.

يقول صاحب محل أحذية القطب: "أغلقت محلي لليوم الرابع على التوالي نتيجة الحفريات أمامه، اجتمعنا كتجار مع بلدية طولكرم لمعرفة المدة الزمنية اللازمة لانجاز المشروع، وللأسف لم يتم اعلامنا بجدول زمني محدد"، داعياً البلدية للاسراع في انجاز المشروع وتعويض التجار عن الأضرار المادية التي لحقت بمحلاتهم التجارية نتيجة اغلاقها.

ضياء السفاريني صاحب مكتبة السفاريني يقول: "عدد المتسوقين انخفض بشكل كبير جداً منذ بدء الحفريات أمام محلي في الشارع الرئيسي، حيث قطعت حركة السير كلياً عن هذا الشارع، نحن كتجار نتفهم أهمية هذا المشروع الحيوي، لكن المشكلة تكمن في البطء الشديد للعمال في المشروع، يحفرون الشارع أكثر من مرة وبنفس المنطقة، وهذا يدل على سوء التخطيط في التنفيذ، أمل من الجهات المسؤولة في بلدية طولكرم السرعة في انجاز العمل ومضاعفة ساعات العمل".

التاجر زياد أبو ليمون أحد المتضررين من المشروع قال: أغلقت محلي

مكرها منذ 15 يوماً نتيجة الحفريات التي بدأت منذ نحو شهر تقريباً، المتسوقون لم يستطيعوا الوصول لمحل الملابس الذي أملكه وسط المدينة". ويضيف: "أكثر شيء يزعجني البطء الشديد في تنفيذ المشروع، حيث يتم حفر الشارع نفسه أكثر من مرة، أدعو البلدية للاسراع في تنفيذ المشروع للتخفيف من حجم الأضرار المادية على التجار، إذ إن هنالك عشرات التجار اضطروا لإغلاق محلاتهم".

يقول رئيس الغرفة التجارية أبو حسيب: "التجار يتفهمون مشروع تطوير مركز طولكرم التنموي الذي سيغير معالم المدينة الرئيسية نحو الأفضل، لكن المشكلة تكمن في البطء الشديد في تنفيذ المشروع، إذ لا يعقل توقف العمل فيه خلال ساعات الظهر أو المساء" مشيراً إلى انه أجرى اتصالات مع البلدية لمضاعفة ساعات العمل، نظراً لتركزه في مركز المدينة، وكونه يشكل شريان الاقتصاد وعصب المحافظة.

ويضيف: "الكثير من أصحاب المحلات التجارية اشتكوا للغرفة التجارية من البطء الشديد في اتمام المشروع

واعادة الحفريات عدة مرات في نفس المنطقة، ما دفعهم لإغلاق محلاتهم مكرهين بسبب عدم تمكن الزبائن من الوصول إليها".

ويقول ذيب عمارة مدير في وزارة الاعلام "الناس تعودوا على مثل هذه الحفريات، والتقصير يبدو واضحاً من خلال عدم العمل ليلاً نهاراً وحتى في كل ساعات النهار، وهو الأمر الذي يشبه الوظيفة الرسمية بالعمل لساعات محدودة، ان أخطر ما في الأمر هو ان معظم السيارات تضررت نتيجة الحفريات، اضافة الى رحلة العذاب التي يعيشها المواطنون من خلال عدم الاعلان عن طرق بديلة عبر وسائل الاعلام المحلية، وعدم الاعلان عن موعد زمني محدد للانتهاء من المشروع، على البلدية بالتعاون مع الشرطة ان تقوم بشكل يومي بنشر تعليمات ارشادية للسائقين".

وكانت بلدية طولكرم باشرت بتنفيذ المشروع لإعادة تنظيم المدينة وتجميلها، وتنشيط الحركة التجارية، وإعادة تأهيل وترميم مركزها، وزيادة المساحات الخضراء، وإعادة تنظيم المدينة وتوفير بنية تحتية ملائمة للسياحة، وتوفير مواقع ترفيهية،

والتنمية الاقتصادية في ظل الظروف الحالية.

ويشرف على المشروع طواقم دائرة الهندسة والمشاريع في بلدية طولكرم، بمتابعة من مؤسسة التعاون، والمشروع ممول من صندوق النقد العربي، ويشمل أعمال ترميم جدران وواجهات المباني القديمة وتنظيفها، وإزالة المظلات غير اللائقة، وتنفيذ أعمال إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، وتبليط الساحات والطريق الرئيسي، ورصف الشوارع بالحجر الطبيعي، وتنظيم الشبكات الكهربائية القديمة، وتبليط الساحات وتخصيص مواقف سيارات ومناطق استراحة للمارة، وسقف شارع سوق الذهب.

والمشروع المتوقع انتهاء العمل فيه بتاريخ 2013/12/18 مقسم لخمس مراحل، تشمل المرحلة الأولى إعادة تأهيل مركز المدينة، والثانية سوق الذهب، ويتم في الموقعين إعادة تأهيل كاملة للبنية التحتية بالإضافة إلى أعمال تبليط الساحات والشوارع. "حياة وسوق" حاول عدة مرات اجراء لقاء مع أي مسؤول في البلدية، لكن لم يتم التجاوب من قبلهم.



أسواق جنين تزحف نحو مرج ابن عامر دون مواقف سيارات .. فمن المسؤول؟؟

البلدية في حال وجود اعتراض من أي طرف على ما تقوم به (البلدية). واعتبر عدم وجود مواقف للسيارات في المباني أمراً غير مقبول، ورفض أن تكون الغرامات بديلاً لوجود هذه المواقف. وأشار إلى أن وزارة الحكم المحلي تتابع هذا الملف باستمرار، لكن الكلمة في النهاية للبلدية، وعليها أن تقوم بتأمين مواقف بديلة للمواطنين.

وأشار خماش إلى البلدية كانت وضعت يدها على ثلاث قطع أراضٍ في مواقع مختلفة عام 1993، لكنها بكل أسف لم تقم باستخدامها للأغراض التي أعلنت عنها، وبالتالي عادت لأصحابها. وقال: خسرت البلدية في سنوات ماضية هذه الأراضي، مع العلم أن القانون يمنع إعادة وضع اليد على ذات القطع لنفس الاستخدام.

ويخصوص انتشار المحلات التجارية في الأحياء وتأثير ذلك على السوق الرئيسية، ودور الحكم المحلي في منع إقامة هذه المحلات قال: "بموجب القانون يحق للمواطنين البناء التجاري في المناطق السكنية باستثناء مناطق (أ)، وهذا بموجب القانون، حيث إنها تسمى بناء تجارياً داخلياً، ولا يجيز القانون لأية جهة منع هذا البناء.

ومهما يكن فإن تسارع عمليات بناء المحلات التجارية في مناطق جديدة يهدد القطاع التجاري من جهة، ويؤسس لمناطق تجارية جديدة. ورغم وجود الكثير من البنائيات، إلا أن أصحاب العقارات نادراً ما يلتزمون بشروط الترخيص، ما يعني ترحيل المشكلة من موقع لآخر. والسؤال: إلى متى يستمر الناس في مخالفتهم؟ وإلى متى تواصل البلديات سياستها المتساهلة مع المخالفين؟



رصيف مغلق بالبضائع

تتطلب اشتراك شرطة المرور، ووزارة النقل والمواصلات، إلى جانب البلدية والحكم المحلي ونقابة المهندسين.

وطالب البيك بلدية جنين بتوفير مواقف للسيارات، واستثمار الأموال التي تتم جبايتها لشراء أراضٍ لإقامة مواقف للسيارات.

مسؤول التنظيم في وزارة الحكم المحلي المهندس سامر خماش قال: التوسع في حدود بلدية جنين جاء بعد دراسة مهنية قامت بها جامعة النجاح بالتعاون مع بلدية جنين ووزارة الحكم المحلي. واعتبر أن المخطط الهيكلي الجديد للبلدية جاء بناءً على تقدير الاحتياجات، وإعادة تصنيف الأراضي وفق متطلبات التطور.

وشدد خماش على أن تنظيم المدينة من اختصاص البلدية، ولها سلطات كاملة في منح التراخيص وفق القانون مشيراً إلى أن دور الحكم المحلي يتمثل بالرقابة، ومراجعة

وقال البيك: بكل أسف، البلدية لم تتجاوب مع جهود النقابة في هذا المجال، مشيراً إلى أن استمرار الوضع الحالي يهدد مستقبل المدينة الهيكلي. وأضاف: هذه مسؤولية يتحملها المجلس البلدي، الذي عليه التحرك الجاد لوقف ما يجري من اعتداء، فالأصل إلزام الناس بالقانون، وليس جباية غرامات من المخالفين.

واعتبر البيك تساهل البلدية مع المخالفين لشروط الترخيص مخالفة أكبر. وأضاف: على البلدية أن تستخدم القانون لردع كل من يحاول المساس بالمصلحة العامة، وقال: لا توجد مصلحة أهم من وجود شوارع تستوعب حركة المواصلات، ومواقف تستوعب هذا الكم من السيارات، فلا يعقل أن تواصل البلدية نفس السياسة.

وللخروج من هذا الواقع قال البيك: لا بد من تحرك جدي تشارك به كافة الأطراف، فمسؤولية تنظيم الأسواق جماعية،

أراضٍ.

ولضمان التقليل من أضرار هذا الواقع على النشاط التجاري أشار أبو موسى إلى أن البلدية قامت بخطوات لمنع الاختناق في السوق، وتوزيع حركة المتسوقين على أكثر من منطقة. وأكد أن البلدية ستعمل في غضون فترة قريبة على إعادة توزيع مجمعات السيارات العمومي في عدة محاور من المدينة، بما يساهم بالحد من تأثيرات زحف الأسواق باتجاه منطقة دون غيرها. وقال: في نهاية الأمر البناء أمر طبيعي، الناس يستثمرون أموالهم، ويبنون بناء على الطلب المتزايد على المحلات.

الدكتور محمود البيك رئيس نقابة المهندسين فرع جنين حذر من خطورة الوضع التنظيمي في جنين، وفي منطقة السوق بشكل خاص. وأشار إلى أن نقابة المهندسين أدركت خطورة هذا الواقع، وتقدمت بمبادرة للبلدية للتعاون في مجال التنظيم والتخطيط العمراني.

حياة وسوق عاطف أبو الرب

تمتد أسواق جنين نحو مرج ابن عامر، مخلفة وراءها مئات المحلات التجارية خاوية على أصحابها، فيما قفزت أسعار المحلات في المناطق الجديدة بصورة تفوق امكانيات كثير من التجار، كما أن السوق اقتحمت أحياء سكنية ومناطق زراعية. هذا الواقع أثار قلق الكثيرين، وبدأوا يتساءلون: من المسؤول عن هذا الواقع؟

رئيس بلدية جنين وليد أبو موسى قال: "عانت البلدية سنوات من غياب التخطيط العلمي، للطرق والأسواق والبنائيات، فكانت الأمور تتم بالحد الأدنى من الاجتهاد". وأضاف: انعكس هذا على واقع المدينة بشكل عام، ومنطقة السوق بشكل خاص.

وعن دور البلدية بتنظيم المدينة، والحد من حالة الفوضى والاختناظ، قال: إن البلدية تسعى للحفاظ على ما هو موجود، ومنع أي اعتداء على الواقع، خاصة في المناطق المقامة أصلاً. وتابع أبو موسى: البلدية تحاول تطبيق القوانين، وتراقب عمليات البناء في مختلف أنحاء المدينة، بما فيها السوق التجارية، مشيراً إلى أن أصحاب العقارات يتهربون من القانون، ويخالفون الأنظمة المعمول بها، الأمر الذي يدفع البلدية لفرض غرامات على المخالفين.

وقال: أصحاب العقارات يصرون على مخالفة القوانين، خاصة في توفير مواقف للسيارات، ويفضلون دفع الغرامات. وأضاف أبو موسى: البلدية لن تقوم بهدم أية مبانٍ، وهذا الأمر يشجع أصحاب العقارات على المخالفة.

وعن رؤية البلدية للتقليل من أضرار هذا الواقع قال: تسعى البلدية لتوفير قطع أراضٍ لاستخدامها مواقف للسيارات، خاصة في المناطق التي تتوفر فيها



رصيف تغلقة بالبضائع

رجل أعمال يقدم وصفة علاج للاقتصاد الفلسطيني

مايك سلمان: التحديات ساهمت في سحق الطبقة الوسطى وحولتها لفقيرة مثقلة بالديون



مايك سليمان

والبعثات الدبلوماسية للسلطة، وتبني سياسة تنموية شاملة للمجتمع الفلسطيني تشمل كافة المجالات الحياتية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية، والتقنين في منح التراخيص لمختلف الاستثمارات والمهن وربطها بالسياسة التنموية الشاملة للمجتمع الفلسطيني وضمان عدم حدوث تضخم في مجالات معينة ونقص في مجالات أخرى. واختتم سلمان حديثه قائلاً: "هذه أمثلة قليلة من سيل من الإجراءات التي يمكن أن تتبناها الحكومة للنهوض مجدداً بالاقتصاد الفلسطيني، ورفع المعاناة عن أبناء شعبنا للحفاظ على وجوده وصموده على هذه الأرض الفلسطينية المقدسة. ومن واجبنا جميعاً أن نجتهد وأن نتظاهر الجهود الخيرة كي نتمكن من تخفيف الحمل الذي يثقل على كاهل أبناء شعبنا الفلسطيني، ويساهم في تطبيق أسس العدالة الاجتماعية بين كافة الفئات في المجتمع، وفي الحفاظ على التوازن الطبقي وحل المشاكل الاقتصادية التي تهدد المواطن في لقمة عيشه وفي صموده".

مقارنة مع الأسعار في الدول المجاورة، وهذا انعكس على حجم الأرباح التي تجنيها هذه الشركات التي تعتبر خيالية حيث يتم الاعلان عنها في التقارير المالية السنوية في الصحف الرسمية". ويضيف إن "كل هذه التحديات مجتمعة أحدثت خلا وفجوة كبيرة في التوزيع الطبقي في مجتمعنا الفلسطيني وساهمت في سحق الطبقة الوسطى التي تعتبر مصدر التوازن الطبقي في المجتمع وحولته إلى طبقة فقيرة مثقلة بالديون، وبذلك تحول مجتمعنا الى طبقتين: الأولى غنية وتشكل أقلية ضئيلة تتربع على ثروات المجتمع ومقدراته الاقتصادية، وطبقة فقيرة مثقلة بالديون وعاجزة عن تسديد التزاماتها ما راكمت عليها الديون، وهي تشكل الأغلبية الساحقة في مجتمعنا الفلسطيني".

ويقول سلمان إن لديه وصفة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني، تقوم على تبني الحكومة خطة طوارئ اقتصادية تعتمد على تشجيع المنافسة والحد من الاحتكار، وتشجيع الصناعات الوطنية والحد من الاستيراد وفقاً لاحتياجات السوق وفرض الحماية الجمركية واخضاع البضائع المستوردة الى المقاييس والمواصفات والجودة العالية، والرقابة على البنوك والمصارف وحملها على تخفيض النسب التي تستوفىها على العمولات والفوائد البنكية مقابل التسهيلات الممنوحة للعملاء وضمان إعادة ضخ مدخرات المواطنين في الأسواق على شكل قروض وتسهيلات مصرفية للحفاظ على اكتمال دورة رأس المال، ودعم أسعار السلع الأساسية والبتترول وتخفيضها لتتناسب مع مستوى دخل الفرد، وتشجيع الاستثمار من خلال تقديم كافة التسهيلات المتاحة لرأس المال المحلي والوافد وسن القوانين الواضحة والصريحة لحماية الائتمان والاستثمار، ومراجعة اتفاقية باريس الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي برعاية دولية ووضع الضمانات الكفيلة بالحد من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وتخفيض النفقات الحكومية خاصة بمعالجة التضخم في الجهاز الوظيفي

وسد التزاماته، فتراكمت عليه الديون وأصبح غير قادر على العيش بكرامة، ما أدى الى ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني الى 22.5%، وهذه النسبة رغم انها مرتفعة نسبياً الا انها ومع استمرار تفاقم الأوضاع الاقتصادية وترديها فإنها مرشحة للارتفاع، وستؤثر على القدرة على الصمود والثبات في الوطن". وينتقد سلمان، الدكتور سلام فياض رئيس الوزراء ووزير المالية، لتمسكه: "بوجهة نظره بما يتعلق بتطبيق سياسة السوق والاقتصاد الحر". ويقول سلمان: "السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن أن تنجح هذه السياسة الاقتصادية التي تفترض وجود وحدة جغرافية لفلسطين على الأرض، وحرية التنقل والحركة والسيطرة الكاملة للسلطة الوطنية على المعابر وحركة الاستيراد والتصدير والسياحة والمكوس والجمارك، إضافة الى ضرورة وجود سيطرة كاملة على أجواء فلسطين والثروات في باطن الأرض ومن ضمنها السيطرة على المياه الجوفية. وهل يمكن نجاح تطبيق هذه السياسة الاقتصادية في مجتمعنا، علماً أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يعاني من التبعية الاقتصادية لإسرائيل بسبب الالتزامات التي ترتبت على توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية".

ويرى سلمان: "إن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة فتحت الأبواب على مصراعيها أمام المستوردين لاستيراد السلع بطريقة غير ممنهجة دون الأخذ بعين الاعتبار مقاييس الجودة والمواصفات، ودون أن تفرض الحماية الجمركية على كمية ونوعية السلع المستوردة، ما تسبب في أحداث ضرر كبير على الصناعة الوطنية وأثر سلباً على حجم الانتاج المحلي وساهم في اغلاق العديد من المصانع". ويقول ان: "تطبيق الحكومة لهذه السياسة الاقتصادية ساهمت في ظهور شركات احتكارية عملاقة خاصة في مجال السوق المالية والمصرفية، وفي مجال الخدمات، وهذه الشركات تربعت على عرش الاقتصاد الفلسطيني وأصبحت تتحكم بمقدرات الشعب وثرواته، وفرضت أسعاراً مرتفعة جداً لهذه الخدمات

حياة وسوق اسامة العيسة

يعتقد رجل الأعمال مايك سلمان، ان الاقتصاد الفلسطيني يواجه صعوبات جمة بسبب التحديات المتعددة التي تفرضها الخطة الاقتصادية التي تبنتها الحكومة، التي تعتمد، كما يقول على: "سياسة السوق والاقتصاد الحر في بلد محاصر يعاني من الاغلاقات المستمرة والممارسات الاحتلالية التعسفية التي تتمثل في السيطرة الكاملة على الاقتصاد بفعل اتفاقية باريس الاقتصادية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والسيطرة الإسرائيلية على المعابر وحرية الحركة والتنقل بين المدن الفلسطينية، إضافة الى الدور السلبي الذي تلعبه البنوك التي استحوذت على مدخرات الشعب مقابل فوائد بنكية متدنية نسبياً تكاد تقارب الـ 1% فقط".

ووجه سلمان انتقادات للبنوك التي يقول انها حدثت من التسهيلات المصرفية الممنوحة للشركات والمصانع ورجال الأعمال بفرضها شروطاً قاسية على منح القروض وبنسب فائدة مرتفعة جداً، إذ بلغت الفائدة على عقود التسهيلات التي تقدمها على العملة الإسرائيلية 21% رغم قوة الشئيل وثبات سعر صرفه قياساً مع العملات الأخرى. أما نسب الفائدة على العملات الأخرى مثل الدينار واليورو والدولار فتبلغ من 6 - 11%، بالإضافة الى العمولة المرتفعة التي تستوفىها على عقود التسهيلات التي تبلغ في بعض العقود 2.5%".

يقول سلمان: "ألحقت هذه التحديات الصعبة كثيراً من الأذى والأضرار بالاقتصاد الفلسطيني وبالقدرة على الاستثمار وعلى وتيرة النمو الاقتصادي وديمومته، ما ساهم في ازدياد نسبة البطالة لتصل الى 21%، حيث سجلت البطالة عند الذكور 19%، وعند الإناث 28%، ومع الأخذ بعين الاعتبار تدني مستوى دخل الفرد في فلسطين والارتفاع الفاحش على أسعار السلع والخدمات الأساسية، فإن ذلك أدى الى إخفاق المواطن الفلسطيني في توفير احتياجاته المعيشية

تداعيات كارثية لإغلاق معبر كرم أبو سالم المتكرر

د. ماهر تيسير الطباع*

وعدم دخول الكميات الكافية لتلبية احتياجات قطاع غزة، حيث يسمح الجانب الإسرائيلي بدخول 80-120 طناً من الغاز يوميا، رغم أن الاحتياج الفعلي هو 200 إلى 250 طن يوميا. ويعاني العديد من المواطنين في قطاع غزة من أزمة نقص الغاز وفي حال استمرار إغلاق المعبر ستطال تلك الأزمة المخازن والمستشفيات ومزارع الدجاج. 5 - إرباك في الحركة التجارية نتيجة عدم انسياب الواردات بالشكل الطبيعي والتسبب في حالة ركود تجاري في قطاع غزة. 6 - التسبب بخسائر فادحة لمزارعي المحاصيل التصديرية (الفراولة، والبندورة الشيري، والتوابل الخضراء، والفلفل الرومي، والزهور) نتيجة عدم تمكنهم من تصدير منتجاتهم للأسواق الأوروبية. كما أن الإغلاق المتكرر لمعبر بيت حانون يشكل تهديداً كبيراً على حياة العديد من المرضى ممن يتلقون العلاج في مستشفيات الضفة والمستشفيات الإسرائيلية.

والآن، وبعد ست سنوات من الحصار يجب على المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية واللجنة الرباعية التحرك الفوري للضغط على إسرائيل لوقف العقوبات الجماعية التي تنفذها بحق السكان الفلسطينيين، وإجبارها على احترام التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية الموقعة، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة وفتح المعابر أمام كافة الواردات والصادرات.

* خبير ومحلل اقتصادي

من رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر التجارية وحرية دخول وخروج البضائع، حيث بلغ عدد أيام إغلاق المعبر 23 يوماً منذ مطلع عام 2013 وهو ما يمثل 30% من عدد أيام فتح المعبر الرسمية خلال تلك الفترة. ويعمل المعبر 22 يوماً شهرياً، حيث يغلقه الجانب الإسرائيلي يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع كعقوبة رسمية، بالإضافة إلى إغلاقه في الأعياد والمناسبات الإسرائيلية.

ومن أهم تداعيات إغلاق معبر كرم أبو سالم المتكرر:

1- نقص شديد في المواد الغذائية وخاصة الألبان وحليب الأطفال، بالإضافة إلى العديد من أصناف الأدوية والمستلزمات الطبية، نقص في المواد الخام اللازمة لعمليات الإنتاج ما يهدد بتوقف العديد من المصانع عن العمل.

2 - تعثر دخول ما يزيد على 1200 شاحنة بمعدل 300 شاحنة يوميا ما كبد التجار والمستوردين خسائر مالية فادحة نتيجة تخزين بضائعهم في مخازن إسرائيلية مؤقتة، ومخازن الموانئ الإسرائيلية مع احتمالية تعرضها للتلف نتيجة سوء التخزين.

3 - توقف قطاع النقل التجاري بكامل مكوناته من شركات نقل تجاري، وأصحاب شاحنات، وسائقين، وعمال يعملون بتحميل وإفراغ حمولة الشاحنات الواردة، ما أدى إلى توقف مصدر دخل ما يزيد على 1500 شخص يعملون في قطاع النقل التجاري ويعتمدون على الدخل اليومي.

4- تفاقم أزمة غاز الطهي نتيجة للأزمة المتراكمة من فصل الشتاء

عمدت إسرائيل خلال حصار قطاع غزة إلى إغلاق كافة المعابر التجارية والإبقاء على معبر كرم أبو سالم كمعبر وحيد لكافة الواردات، وانتهجت سلطات الاحتلال سياسة إغلاق المعابر وسياسة العقاب الجماعي بشكل مبرمج منذ بداية انتفاضة الأقصى بتاريخ 2000/9/29، ودائماً ما تستخدم إسرائيل ورقة المعابر كوسيلة ضغط على الشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية والاقتصادية.

وتأزم وضع المعابر أقصى درجاته بعد أسر الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليط بتاريخ 2006/6/25 حيث بدأت سلطات الاحتلال بتضييق الخناق على سكان القطاع عن طريق إغلاق جميع المعابر بشكل منظم ومستمر لفترات طويلة تحت حجج وأسباب أمنية واهية.

واستمراراً لسياسة العقاب الجماعي قامت قوات الاحتلال منتصف عام 2007 بإغلاق كافة المعابر التجارية البرية المؤدية للقطاع وفرضت الحصار والإغلاق الشامل عليه، وبهذا الإغلاق فرضت الإقامة الجبرية والعقاب الجماعي على سكانه البالغ عددهم نحو مليون وثمانمائة ألف مواطن، وأصبح القطاع سجناً كبيراً لجميع مفاتيحه بأيدي الاحتلال.

وخلال سنوات الحصار الستة الماضية عمد الجانب الإسرائيلي إلى تكريس استخدام معبر كرم أبو سالم لدخول البضائع لتعزيز سياسة المعبر الوحيد حيث يخضع لسيطرته الكاملة.

ومنذ بدء العام الحالي عمد الجانب الإسرائيلي لتكرار إغلاق معبر كرم أبو سالم لفترات متفاوتة ضاربا بعرض الحائط ما تم التوصل إليه في اتفاق التهدئة الذي تم توقيعه بمدينة القاهرة بتاريخ 2012/11/21

اقتصاديون وأكاديميون وباحثون يتحدثون لـ "حياة وسوق" لمناسبة صدور العدد مئة

اجمع اقتصاديون من القطاعين الخاص والعام وأكاديميون وباحثون لمناسبة صدور العدد مئة من "حياة وسوق"، على ريادته وأهميته لكافة القطاعات والشرائح المجتمعية خاصة في قدرته على أحداث الجدل البناء في القضايا والهموم الاقتصادية، وفي التأثير على رسم السياسات وصناعة القرارات الاقتصادية، مؤكداً على تنوع ملفاته وتحقيقاته وتقاريره وموضوعيته في تناولها ونقاشها، وقدموا عدداً من المقترحات لتطويره خاصة في مجال التحليل المالي ونشر ملخصات لدراسات اقتصادية محلية ودولية، وانتقدوا تكرار بعض المواضيع أحياناً.

حياة وسوق | ابراهيم أبو كاش

العكر: يجب الحفاظ على مستوى الجودة والمهنية العالية

عمار العكر - الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية:



بداية أود أن أشرككم على جهودكم في صحيفة الحياة الجديدة واهتمامكم بقضايا الاقتصاد والقطاع الخاص الفلسطيني، وحرصكم على تغطية معظم القضايا والأحداث الاقتصادية، واهتمامكم باستكشاف انطباعاتنا لتطوير مثل هذه التجربة الإعلامية المتميزة. نرى في «حياة وسوق» تجربة صحفية مهنية متميزة، حيث نؤمن أنه من المهم بمكان أن يكون هناك بعض التخصص في القضايا

الاقتصادية في فلسطين، لا سيما أن هنالك الكثير لتناوله ومناقشته على صعيد الاقتصاد الفلسطيني. لذا نؤيد في مجموعة الاتصالات الفلسطينية أي جهود تُبذل على هذا الصعيد، ومحاولة تغطية كافة الجوانب والقضايا والأزمات والبحث في الحلول، وكجزء من مكونات الاقتصاد الفلسطيني فإننا نحرص على دعم الصحافة الاقتصادية المتخصصة في فلسطين. أعتقد أن ملحق «حياة وسوق» يغطي جوانب اقتصادية مهمة ومتنوعة، ويجب الحفاظ على مستوى الجودة والمهنية العالية في مثل هذه التغطية الصحفية، مثل الاهتمام بالتحقيقات والتقارير المنفردة والمقابلات، والأهم بحث الحلول للأزمات الاقتصادية، لأننا في فلسطين يجب أن نتعاون جميعنا من مؤسسات رسمية وشركات اقتصادية ورجال الإعلام والصحافة والأكاديميين وغيرهم كي نوجد الحلول ونحاول خلق واقع اقتصادي أفضل في فلسطين. نرجو لكم التوفيق ومزيداً من التقدم، ويسرنا أن نساهم معكم في تطوير هذا الملحق. بالنسبة للملاحظات، فلدينا بعض الملاحظات التي نأمل أن تساهم في تطويره: بالنسبة لتنوع الموضوعات، فهناك بعض التنوع لكن نلاحظ أنه في كل عدد تكون المواضيع المتناولة محدودة أو مكررة، وأعتقد أنه من الأفضل إجراء مزيد من التحقيقات حول مواضيع أكثر وبما يضمن التنوع أكثر. وعدم احتواء الملحق بشكل كاف على مواضيع لها علاقة بالاقتصاد العالمي والتحليلات الخاصة بقضاياها المختلفة. بالإضافة إلى الملاحظات أعلاه، نقترح ما يلي: الإكثار من التحقيقات والملفات الخاصة في كل عدد بحيث تشمل مواضيع أكثر تنوعاً. تغطية المواضيع الاقتصادية بما فيها الأزمة المالية أكثر وتجذب المقالات والتقارير المترجمة الخارجية. تناول قضايا قطاع الاتصالات والتكنولوجيا بشكل أكبر بحيث تحاولون الحفاظ على تواجد هذه القضايا في كل عدد. تغطية التقارير المحلية والدولية حول أداء الاقتصاد الفلسطيني والعجز المالي وآراء الخبراء المحليين ودراساتهم حول إيجاد الحلول. بالنهاية أعتقد أن تجربة «حياة وسوق» تجربة رائدة في الصحافة المكتوبة لأن مهنتها عالية وموضوعاتها تمس الواقع الفلسطيني، اشرككم واتمنى مزيداً من التقدم والنجاح لصرحكم الاعلامي.

ناجي: دعوة للتجديد والخروج من النمطية في تناول المواضيع

د. جواد ناجي - وزير الاقتصاد الوطني:

شكل "حياة وسوق" نقلة نوعية في مجال الصحافة الاقتصادية من ناحية تسليط الضوء على المواضيع والملفات الاقتصادية المهمة، التي تعكس اهتمام المواطنين بهذه القضايا خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن. أحياناً نلاحظ أن بعض المواضيع والملفات التي يتم تغطيتها من خلال التقارير أو التحقيقات الصحفية لا تغطي كافة جوانب القضية، الأمر يسبب إرباكاً لدى القارئ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التأكد من صحة ما يطرح في المواضيع الاقتصادية من المصدر،



كما أن بعض مواضيع الملحق متكررة وتم التطرق إليها في أكثر من عدد ما يستوجب مزيداً من التجديد والخروج من النمطية في تناول المواضيع، بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من القضايا الاقتصادية التي يجب أن نسلط الضوء عليها والتي لم يتناولها الملحق. نرى العمل على تكثيف التحقيقات الصحفية المستندة على الأدلة والبراهين التي تتناول مختلف جهات النظر، وتخصيص مزيد من الصفحات للحديث عن نجاحات القطاع الخاص في عملية التنمية. وأقترح عليكم تسليط الضوء على الخطط والاستراتيجيات الحكومية الاقتصادية الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تفعيلها.

عوض: وضع صانع القرار بقضايا ومشكلات الاقتصاد

علا عوض - رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:



هناك الكثير من الموضوعات التي طرحها وناقشها الملحق على كافة المستويات، ونتمنى استمراره وتطويره ليعطي واقعا وشمولية أكبر فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية في البلد.

حليمة: خطوة متقدمة نحو تطوير مدرسة صحفية اقتصادية

سمير حليمة - الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات باديكو القابضة:



شكل "حياة وسوق" مبادرة مهمة على صعيد الصحافة الفلسطينية، خصوصا في ظل غياب صحافة اقتصادية مختصة ومحترفة، لهذا لم يكن مستغرباً أن يجد صدى واسعاً منذ العدد الأول، وخلافاً لمبادرات سابقة لصحف فلسطينية، فإن "حياة وسوق" تمكن من الحفاظ على استمرارية ونأمل أن

تدوم. وفيما يتعلق بالمضمون، وقياساً للطريقة التي تتناول فيها الصحافة المحلية الشأن الاقتصادي، فإن "حياة وسوق" شكل خطوة متقدمة نحو تطوير مدرسة صحفية اقتصادية في فلسطين، سواء لجهة المواضيع التي يتناولها، وهي متنوعة وتهم مختلف شرائح المجتمع بدءاً بالمواطن العادي مروراً برجل الأعمال وانتهاءً بصانع القرار الاقتصادي على المستوى الرسمي، أو بالطريقة التي يعالج بها هذه القضايا، حيث يبدو الحرص واضحاً على التوازن وأخذ وجهات نظر كافة الأطراف ذات العلاقة، إلى أن أصبح منبراً للمناظرة بين وجهات النظر المختلفة.

ومن دون اجحاف بالحالة التي بات يمثلها في الصحافة الاقتصادية، وبجهود القائمين عليه من مراسلين ومحررين، هناك بعض الملاحظات تسجل عليه، أبرزها أنه ما زال في حالة صعود وهبوط بين أسبوع وآخر، ففي أسبوع ما يتضمن ملفاً أو أكثر على مستوى عالٍ من الحرفية، سواء من حيث المضمون أو المعالجة، وفي أسبوع آخر يفتقر لمثل هكذا معايير، ويستعاض عنها بأخبار يفترض أنها يومية أو أخبار دولية قد لا تكون جميعها مهمة للقارئ الفلسطيني، وكأنه يتم إعداد خطة لكل عدد على حدة ولا يتم العمل ضمن خطة طويلة الأمد.

إن معالجة مسألة التباين بين عدد وآخر من حيث المستوى أمر ضروري لتثبيت حضور الملحق كنموذج لصحافة اقتصادية نحن بأمس الحاجة لها، كذلك فإن الاستعانة بخبراء ذوي ملكة كتابية جيدة لكتابة مقالات نقدية وتحليلية مساندة للملفات الصحفية التي يطرحها الملحق من شأنها نقله لمرحلة المساهمة في إيجاد حلول لهذه القضايا، بمعنى أن يكون هناك تناغم بين المادة الصحفية ومقالات الرأي. لكن في كل الأحوال، فإن "حياة وسوق" مبادرة تستحق الاحترام، وكل الدعم والتشجيع، ونأمل أن تستمر وتتطور.

عبد الله: أثبت حضورا وتميزا في تناول القضايا

د. سمير عبد الله - مدير عام معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية "ماس":



قدم "حياة وسوق" حاجة مهمة للقراء خصوصا رجال الأعمال والمهتمين، وأعتقد انه أثبت حضورا وتميزا في تناول القضايا وتوسيع دائرة المقابلات والآراء التي لم تكن موجودة سابقا في أي مكان، كما انه تناول القضايا بموضوعية وتوازن، لذلك اعتقد انه تجربة ناجحة أمل ان تستمر، لأنه يوجد نقص في الصحافة الاقتصادية في البلد حيث لا

يأخذ الاقتصاد حقه من التغطية، وهناك آخرون حذوا حذو "الحياة الجديدة" باصدار ملاحق اقتصادية ماثلة، ما يثير الاهتمام حول الاقتصاد ودوره في عملية الصمود ومواجهة تحديات التنمية التي نعتقد انها لا تقل أهمية عن المعركة السياسية من أجل التحرر. التطوير لا حدود له ودائما مطلوب من خلال المزيد من الوصول لقضايا المجتمع الاقتصادية في كافة المناطق الجغرافية خصوصا الوصول للأرياف، وليس التركيز على المركز، والاهتمام بمبادرات الشباب ونقل التجارب المتميزة ليس فقط لكبار رجال الأعمال وانما للمبتدئين لتحفيز الريادية لدى الشباب والوصول الى عالم الأعمال كخيار مهم وضروري كبديل عن البحث عن الوظيفة، وهناك حاجة ايضا لنقل التجارب الفضلى في العالم والدول المحيطة اضافة الى تمكين النساء والتركيز على النشاطات الريادية لهن حتى يساعد الملحق في تلمس طريقهن للمشاركة الاقتصادية.

الخالدي: يهملش الموضوعات التجارية

د. سعيد الخالدي - مدير عام مجلس الشاحنين الفلسطينيين:



"حياة وسوق" اضافة نوعية في الصحافة الاقتصادية الفلسطينية، وتطرق للعديد من الموضوعات والظواهر والمشكلات الاقتصادية المهمة، لكنني اعتقد وجود نقص في قلة ان لم نقل انعدام تناوله للموضوعات التجارية التي في الحقيقة يعتمد عليها الاقتصاد بشكل كبير، كما لا يتطرق الملحق لكافة المواضيع التجارية خاصة

في القدس المحتلة وداخل أراضي عام 48 حيث ينبغي تسليط الضوء عليها، وعليه الابتعاد عن جغرافية تناوله للموضوعات الاقتصادية فالاقتصاد يشمل كل الناس ولا يعنى فقط بمناطق جغرافية محددة دون غيرها.

من الأهمية بمكان ان يتناول الملحق مواقف وآراء وتحليلات المؤسسات الدولية لا سيما ان لسياساتها الاقتصادية آثارها على السياسة الاقتصادية الفلسطينية وبالتالي لا بد من عكس رأي المجتمع الدولي كلاعب أساسي في التجارة والاقتصاد الوطني. يجب التعمق أكثر في التقارير الاقتصادية التي يشتمل عليها الملحق بالتحليل والاسترشاد برأي الخبراء والمختصين مع الأخذ بالاعتبار ضرورة اظهار موقف ورأي الملحق في التحليل المالي أو الاقتصادي واستشراف الرؤية وطرح الحلول، فلا يكفي طرح المشكلة فقط.

نقطة اخيرة نرى انه من الضرورة عدم التكرار خاصة في جانب الشخصيات حيث ينبغي التنوع والتجديد.

عبد الكريم: تجربة فريدة يجب أن تستمر

د. نصر عبد الكريم - الخبير والمستشار الاقتصادي للمؤسسات الدولية:



أظن ان "حياة وسوق" تجربة فريدة، واعتقد انه بالرغم من كل ما يقال عن بعض النواقص فيه، لكن يجب ان تستمر هذه التجربة التي أراها ايجابية، وإيجابياتها تكمن بأنها متخصصة وينتظرها الناس، فالناس في كل يوم أحد تنتظر صدور الملحق. لربما الاعلام الاقتصادي بشكل عام في فلسطين بحاجة لتطوير وتعزيز واعتقد ان "حياة وسوق"

تجربة تساهم في هذا الاتجاه، وأرى فيه الكثير من المواضيع التي يتناولها الملحق لا تتطرق لها وسائل الاعلام التقليدية الأخرى، وارى فيه جرأة في النقد والطرح، واعتقد انه يفسح المجال لآراء أخرى مختلفة ومتعددة وهذه ميزة ديمقراطية ايجابية جدا. مما أراه لربما انه بحاجة قليلا الى التطوير هو الاكثار من التحقيقات الصحفية مع مسؤولين وصناع قرار خاصة في الموضوعات التي تمس حياة الناس بشكل مباشر والتي تبحث عن علاج لمشاكل قائمة والتي تتابع في اعداد لاحقة القضية التي تتبناها وبالتالي تساهم في صناعة رأي عام وتساهم ايضا في تطوير أجدات عمل للحكومة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، وبالتالي اظن ان "حياة وسوق" تجربة يجب ان تستمر واعتقد انها رائدة ومضيئة في عالم الاعلام الاقتصادي والاقتصاد في فلسطين.

مكحول: مواضيعه ساخنة تهم كافة شرائح الشعب

د. باسم مكحول - أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت:



بالمجمل اعتبر "حياة وسوق" نشرة مهمة للمواطن، اذ ان المواضيع الاقتصادية وبالذات التي يتناولها "حياة وسوق" هي مواضيع ساخنة تهم كافة شرائح الشعب، والملحق يصدر بصورة مبسطة كثيرا من نواحي اللغة والمصطلحات والمسميات الاقتصادية ما يجعل القارئ غير المتخصص بالاقتصاد يقدر على التثقف بمواضيع اقتصادية من خلال قراءته للملحق الذي

فيه ميزة تقديم مواضيعه بطريقة سهلة كثيرا. اضافة الى انه لا يوجد في مجتمعنا نشرات اقتصادية موجهة للمواطن العادي، بالرغم من وجود بعض المجلات الاقتصادية القطاعية التي بالغالب موجهة لفئات محددة في المجتمع. من ايجابيات "حياة وسوق" تنوع مواضيعه وأنها تمس قطاعات واسعة من الشرائح الاجتماعية.

ومن السلبيات: ألاحظ احيانا ان الأشخاص الذين تجري مقابلتهم ليسوا هم الأشخاص الكفاء في مجال الموضوع الذي يناقشه الملحق، واقترح عليكم ان يجري انشاء قاعدة بيانات للخبراء الاقتصاديين في البلد ضمن اختصاصاتهم، وبالتالي يجري التوجه للشخص المناسب عند اعداد التقرير وحسب الموضوع.

وهناك تكرار لنفس الأشخاص، ما يستدعي تنوع الخبراء والمستشارين مع مراعاة ان يكون الشخص من أهل الاختصاص في المجال الذي يتم نقاشه. اقترح نشر ملخصات لتقارير مهمة تصدر عن البنك الدولي ومعهد "ماس" والاحصاء المركزي، ومقابلة المختصين لاعداد تقارير صحفية نقدية عليها.

مجدلاني: لعب دورا مهما، وربما فيه بعض الثغرات والضعف

د. أحمد مجدلاني - وزير العمل:



اعتقد اننا في المجتمع الفلسطيني وفي الصحافة الفلسطينية بحاجة فعلا لتسليط الضوء على الحياة الاقتصادية داخل فلسطين من وجهة نظر نقدية وليست من وجهة نظر للترويج والاعلان والاعلام عن هذا المنتج أو تلك الشركة أو تلك المؤسسة أو هذا الطرف أو ذاك.

نحن بحاجة لصحافة فلسطينية اقتصادية تعنى بالشأن

الاقتصادي تقدم الموضوع الاقتصادي من زوايا مختلفة والأهم من ذلك تقديم تحليل اقتصادي ومالي وتحليل للظواهر الاقتصادية المختلفة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني وتجد انعكاساتها الاجتماعية على المواطن الفلسطيني.

اعتقد ان "حياة وسوق" لعب خلال المرحلة الماضية دورا مهما، وربما هناك بعض الثغرات والضعف فيه، واعتقد انه مع الوقت والتجربة من الممكن تلافيها وتطويرها لكن المهم ان تترسخ الفكرة ويترسخ هذا التقليد في اطار عمل الصحافة الفلسطينية.

وبشأن تطوير الملحق اعتقد انه بحاجة أكثر لبعض المختصين في التحليل المالي، والاختصاصيين في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الفلسطيني، ليس المهم عرض المشكلة فقط، وانما المهم ايضا ان يكون هناك محاولة من الملحق لتقديم اجابات على بعض التساؤلات المطروحة، فالصحافة مهمتها عرض الحقائق واثارة التساؤلات، لكن من المهم ايضا في ذات الوقت عرض بعض الحلول الملموسة التي يمكن ان تقدم كمساهمة في هذا الاطار، الأمر ليس صعبا على الاطلاق، فمن الممكن تحقيقه وهو في متناول اليد.

واعتقد ان الملحق الذي بدأت به راكمت فيه تجربة وهي مفيدة لأن تتطور بالمستقبل.

نصار: من النشرات النادرة التي تعنى بالاقتصاد

م. توفيق نصار - مدير عام شركة النصار الحديثة للالمنيوم:



ملحق "حياة وسوق" من النشرات النادرة التي تعنى بالاقتصاد ان لم تكن الوحيدة المتخصصة بالاقتصاد، وبالتالي فهي اضافة نوعية للصحافة الفلسطينية، يميزها ليس فقط مقالاتها الاقتصادية بقدر تعاملها بجدية مع المستجدات الاقتصادية وتنقل نبض الشارع، ففي كثير من الأحيان يهتم الريبورتاج بنقل نبض الشارع بشكل واسع، وبالتالي فهي خطوة

صحفية ممتازة. من أبرز الملاحظات الانتقادية، إما قصدا أم عن غير قصد هو تغيير وجهة نظر الحكومة في كثير من الأحيان، فمن المهم ان يرى الناس ماذا تقول وبماذا تتحدث الحكومة وكذلك الشارع والقطاع الخاص لتمكينهم من المقارنة بين وجهات النظر، فعلى سبيل المثال حينما ظهرت مشكلة الـ 35٪ من الجمارك على المنتجات المستوردة، كان هناك ردود فعل كثيرة غطاها الملحق بشكل ممتاز جدا، لكن لم نسمع الحكومة كيف تدافع عن نفسها، قد يكون تقصير من الحكومة أو تقصير من الملحق نفسه.

ويا حبذا لو يشتمل الملحق على فقرة لأية دراسات اقتصادية حديثة، فهناك تطورات ودراسات اقتصادية كثيرة، نتمنى على الملحق تغطيتها من خلال ملخصات لها.

رزق: أتمنى ان يلامس الكثير من القضايا

**خليل رزق - رئيس غرفة تجارة وصناعة ووزارة
محافظة رام الله والبيرة:**

ما سمعته عن الملحق أنه جيد ومرتب، لكن أتمنى ان يلامس الكثير من



القضايا التي لها اهتمامات في مواضيع الاقتصاد، علما ان الجميع يشهد ان الاقتصاد في تراجع، أتمنى على "حياة وسوق" ان يلامس الكثير من القضايا المهمة الآن ومنها تحديدا ما اتخذته الحكومة مؤخرا حول رفع الجمارك 35% وكافة القوانين التي ستصدر ولها علاقة مباشرة بمواضيع الاقتصاد ورفع الأسعار والكثير من الأمور الاقتصادية المهمة.

مصلح/عازر: خطوة ايجابية نحو ترسيخ ثقافة اقتصادية ومالية

**فداء مصلح/عازر - مديرة مكتب تمثيل بورصة
فلسطين في رام الله ومديرة العلاقات العامة
والتوعية الاستثمارية:**



لا شك أن "حياة وسوق" هو من الملاحق الصحفية النوعية التي تعنى بالشأن الاقتصادي في فلسطين، وخلال فترة وجيزة حقق نجاحا يشار إليه من خلال طرح قضايا مركزية تمس الاقتصاد الوطني بشكل عام وتحاكي هموم المواطن الفلسطيني بشكل خاص.

الملحق خطوة ايجابية نحو ترسيخ ثقافة اقتصادية ومالية للمواطن الفلسطيني، وفي الجانب الآخر نحو تطوير صحافة اقتصادية متخصصة في فلسطين تحاكي المواطن الفلسطيني بلغة سلسة وجاذبة وتحدث عن قصص نجاحات موجودة، لكن للأسف ونظرا لخصوصية الوضع في فلسطين، فدائما ما تطغى الأخبار السياسية على كافة الجوانب الأخرى. وهنا يمكن لملحق "حياة وسوق" أن يلعب دورا مهما في عكس الصورة الايجابية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، التي تمثل بحق قصص نجاح وضمود عملت وتعمل تحت ظروف صعبة ومعقدة. نتمنى لكم النجاح والتوفيق ومزيدا من التقدم.

قسييس: منبر جريء

**عيسى قسييس - الرئيس التنفيذي لشركة
فلسطين لتمويل الرهن العقاري:**



"حياة وسوق" منبر جريء نفتقر له في بلادنا، ودفننا بملفاته وموضوعاته نحو الأحسن، فلا نكون أحسن إلا اذا بدأنا بانتقاد حالنا، وهو ما يقوم به "حياة وسوق" بوضع النقاط على الحروف في بعض القضايا الأساسية في البلد. انتقاداتي في زاوية "ماذا لو كنت؟" بناءة وحبذا لو تقوموا بمتابعة لهذا الموضوع من

خلال مقابلة الشخص الذي يشغل موضوع الزاوية، بحيث يتم نشر رأيه بعد اطلاعه على آراء الأشخاص الآخرين حول منصبه، بحيث يكون منبرا حواريا ومواجهة.

اتطلع لأن ينشر في الملحق ملخصات لدراسات اقتصادية، أو تحليلات وقرارات للمؤشرات الاقتصادية والمالية بحيث تجعل الرأي العام يتحرك، والتطرق للموضوعات المهمة مثل مديونية الشغل أو الدينار في البلد، "حجم استعمال الدينار ونسبته من الموجود في الأردن، وحجم الدينار النقدي، وهذه لها أبعاد سياسية، الامر الذي يجعل هناك تشويقا لقراءة الملحق أكثر.

اقترح ان تكون شخصية العدد والمعلومات عنه مقتضبة، وحبذا التركيز على المشاكل الاقتصادية الحالية مثل تناول مديونية قطاع من القطاعات في كل عدد مثل الصحة بالحديث عن كل قطاع الصحة بداية من عدد الأطباء والصيادلة وحجم الدخول التي يحققونها مرورا بحجم مديونية وزارة الصحة وحجم مديونية القطاع الخاص للصحة، وحجم مديونية التجار للبنوك بدل خدمات قدمت للسلطة.

برهم: مواضيعه فيها عمق وفائدة

**م. ابراهيم برهم - عضو مجلس ادارة "بال تريد"
الرئيس التنفيذي لشركة صفد للهندسة والالكترونيات:**



أنا سعيد لأنكم تزودوننا بملحق "حياة وسوق" الالكتروني، وهذا يصلني بشكل شخصي وهو أمر مهم كثيرا، اعتقد ما تطرحونه في الملحق من مواضيع كثيرة فيه من العمق والفائدة من المعلومات خاصة فيما يتعلق بالحدث الاقتصادي، اعتقد انكم تسيرون بالاتجاه الصحيح. "حياة وسوق" خطوة متقدمة مقارنة مع ما هو موجود في السوق، وبالتالي نظرتي له انه يسير

بالاتجاه الصحيح مع انه ما زال في مراحله الاولى، والتقدم الذي تسيرون به سيؤدي بشكل ايجابي اكثر في المراحل القادمة، وبتقديري انكم موفقون جدا في الملحق، واحببكم عليه. اقترح عليكم من أجل تطويره فتح الحوارات خاصة فيما يتعلق بالتغذية الراجعة عن بعض المشاكل والقضايا الاقتصادية السابقة مثل قياس نتائج بعض القرارات المتعلقة بالموضوع الاقتصادي من الجانب الحكومي من سنة لأخرى مثل المشاكل التي نتجت عن مشكلة الضرائب قبل سنة وشهرين، أو في أي مواضيع وقرارات اقتصادية أخرى، مثل قرار الحكومة الجديد المتعلق بموضوع الجمارك على السلع المستوردة، وبعد سنة يمكنكم عمل دراسات لقياس نتائج على المستوى الاقتصادي أو على مستوى خزينة السلطة من الناحيتين الايجابية والسلبية، فهذا الأمر من أكثر القضايا التي يحتاجها مجتمعنا وهو القدرة على قياس النتائج، وهو بحاجة الى جهد احصائي وتحليلي ويمكنكم التعاون مع محللين ماليين في هذا المجال وصولا لوجهة النظر الصحيحة.

أبو زيد: اضافة نوعية لـ «الحياة الجديدة»

محمد أبو زيد - وكيل وزارة التربية والتعليم:



اعتقد ان "حياة وسوق" اضافة نوعية لـ "الحياة الجديدة"، وأسهم في رفع مستوى الجريدة بشكل عام. اهتمام الناس بالوضع الاقتصادي هو اهتمام عميق، ومجمل المواضيع التي يغطيها ويتناولها الملحق هي مواضيع مهمة فيها توعية للمواطن من جهة واضاءات على السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد. اعتقد ان متابعة هذا الهم للمواطن واشعاره

بأنه يجب ان يكون على مستوى من الكفاءة والمعرفة في هذا الموضوع، وحث المسؤولين على اداء أفضل في مواقعهم هو هم وطني بامتياز.

ادعو للجريدة بالنجاح وبالتوفيق، والملحق تطرق لمواضيع مهمة احدثت صدى في المجتمع الفلسطيني، اتمنى استمرار الاتسام بالجرأة في طرح المواضيع، ولنا مثال ما حدث في فرنسا قبل أيام عندما لعبت الصحافة دور الباحث وكادت الاطاحة بالحكومة الفرنسية، وبالتالي تحول الصحفي من مجرد ناقل خبر الى محقق يكشف خفايا السياسة الاقتصادية في البلد بشكل عام وهذا هم وطني بامتياز يضطلع به "حياة وسوق".

مشوار "حياة وسوق" بدأ بانطلاقة قوية واتمنى ان يستمر بهذا الشكل، فنحن لا نطلب اسقاط حكومات وانما من يستحق ان يمدح في ادائه الاقتصادي يجب تحيته ومن يستحق ان يقال له ان هذه ليست السياسة المثلى ولا الفضلى في البلد ايضا يجب نقده لما فيه مصلحة المواطن والوطن.

عنتاوي: فكرته عظيمة ومؤثرة

**عنان عنتاوي - الرئيس التنفيذي للشركة
الفلسطينية للالمنيوم والبروفيلات:**



فكرة «حياة وسوق» عظيمة ومؤثرة وتمس قضايا اقتصادية حساسة جدا، وهو عبارة عن فكرة ناجحة ونفذت بنجاح، ولا يوجد انتقادات سلبية عليه، نحن نعيش أزمة بسبب مديونيات السلطة واتمنى اجراء مقابلات مع بعض الوزراء لتبيان بعض الأمور مثل بحث الموازنة وعرض الحقائق حولها خاصة بعد نشرها، ونتطلع الى تعديل

عليها، والى متى ستبقى الموازنة رهينة هذه المؤسسة أو تلك من المؤسسات غير الحكومية ومن ثم تقرر من قبل هذا أو البنك الدولي وانتهى الأمر، فأين هي سياسة التقشف التي يتحدثون عنها، اضافة الى مواضيع مثل الاستراتيجية الوطنية للتصدير وتعزيز المنتج الوطني، ونشر ملخصات لتقارير اقتصادية لها علاقة بالبنك الدولي أو مؤسسة «مكدي» التي تقول لا فرصة للصناعة الفلسطينية ويجب ألا يكون اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الصناعة، فهذه عبارة عن رصاصة الرحمة للصناعة الفلسطينية. وعلينا تجنب كشف الحقيقة بهدف الفضيحة وانما بهدف طرح القضية للمعالجة.

زيادة: جاء ليسد فراغا كبيرا

محمود زيادة - أمين عام اتحاد النقابات المستقلة:



أرى في "حياة وسوق" اضافة نوعية للاعلام المكتوب، وجاء لسد فراغ كبير، انظر له بأهمية بالغة، وأنا من المتابعين للملحق بشكل دوري، وأحرص ما استطعت لمطالعة التقارير الواردة فيه. الملحق أفادنا كاتحاد نقابات مستقلة بالمساهمة في التحليل والتخطيط بالاستناد الى المعطيات والمعلومات والتحليلات التي تضمنتها التقارير المنشورة فيه، وساهم في تغطية

واسعة في مجالات متعددة ومختلفة. اشعر بأهمية لاستمرار الملحق، بمعنى انه اصبح احتياجا لقطاعات مختلفة، واعتقد انه مفيد للحكومة وللقطاع الخاص وللنقابات وللمجتمع المدني، والتقارير التي يتضمنها بالاطار العام وبالمجمل ذات نوعية جيدة. وبهذه المناسبة يسرني ان اتقدم بالتحية والتقدير للمشرفين على الملحق ولعمدي التقارير واتمنى له مزيدا من التقدم والاستمرار. اقترحي، ان تكون هناك أبواب خاصة تتعلق بواقع شروط وظروف العمل للقطاعات المختلفة لجهة مزيد من تسليط الأضواء على الواقع الاقتصادي الاجتماعي المعاش عند كافة فئات وشرائح العاملين.

«غوغل كيب»..

دفتر للملاحظات بنظام «أندرويد»

ديفيد بوغ

في الأيام الأولى لأجهزة الكمبيوتر الشخصية تحدث الناس عن صفاتها، وكيفية إدارتها للصفات المختلفة، ليلى ذلك السخرية منها، ومن الأمور التي لا تستطيع القيام بها. لكن «غوغل» الشركة التي روضت الشبكة، وصنعت السيارات التي تقود ذاتها بذاتها، والتي وضعت الكمبيوتر في النظارات، طرحت أخيراً دفترًا للملاحظات يدعى «غوغل كيب» Google Keep. وهو مجاني، وعبارة عن موقع على الشبكة، وتطبيق مخصص لهواتف «أندرويد». والاثنتان متزامنان أوتوماتيكياً. ولدى تدوين ملاحظة على الهاتف تظهر على الموقع، وعلى أي جهاز «أندرويد» تملكه، على افتراض أنك مسجل بالهوية ذاتها الخاصة بـ«غوغل» على كل من هذه الأجهزة.

تطبيقات متنافسة

هذا الأمر ليس بالفكرة الجديدة، لأنه تقليد لـ«إيفرنوت» التطبيق المجاني المفضل في «ماك»، و«ويندوز»، و«أندرويد»، و«آي فون/آي باد»، و«بلاك بيري»، و«ويندوز فون»، الذي يقوم أيضاً بحفظ ملاحظتك كلها مستنسخة أوتوماتيكياً عبر الأجهزة جميعها. لكن هذا الأمر لا ينتقص من مبدأ الفكرة وقوتها. فالحياة كلها مفعمة بالحقائق والأفكار والصور التي نرغب أن نتذكرها، مثل رقم هاتف أحدهم، أو فيلم سينمائي، أو كتاب، قام أحدهم بالإشارة إليه، أو الأمور التي يتوجب إنجازها، أو أين ركنت السيارة؟ أو ما هو اتجاه السير إلى طبيب العائلة؟ وغيرها. وبذلك تكون مزوداً دائماً بجهاز كومبيوتر (هو هاتفك). أليس هو المكان الطبيعي والمنطقي لتخزين وحفظ كل هذه الأفكار، خاصة إذا كان الأمر سريعاً وسهلاً جداً وخالياً من المتاعب التي تنطوي عادة على فتح دفتر الملاحظات وتسجيل بعض الخواطر، وإلا فلماذا الإرباك والإزعاج؟

«غوغل كيب»

لكن «غوغل» بذلت الكثير من الجهد لجعل الأمور سهلة بسيطة لا تتطلب جهداً. فـ«كيب» ليس تطبيقاً فحسب، بل إنه على نظام «أندرويد» هو أداة أيضاً على شاكلة نافذة صغيرة طافية على شاشة المدخل، يمكن عن طريقها لف الصفحة صعوداً ونزولاً. وفي النسخ الأخيرة الحديثة من «أندرويد» يظهر «كيب» حتى على شاشة القفل، بحيث يمكن استشارته من دون الحاجة إلى فتح الهاتف وتشغيله. ولتسجيل بند جديد يمكن طباعة شيء ما، والتحدث وتسجيل الصوت، والنطق بشيء أيضاً ليقوم الهاتف بتحويله إلى طباعة، أو التقاط صورة ما. والكلام والصور أسرع من الطباعة، ما يعني مرة أخرى أن الخطوات الأقل تعني أن من المحتمل استخدام الشيء. وفي «كيب» تظهر الملاحظات على شكل عناوين يمكن لفها صعوداً ونزولاً، أشبه بالمنشور على صفحة «فيس بوك»، أو على شكل عمودين مثل العناوين على شاشة البداية «ويندوز فون ستارت». والأحدث منها تظهر في الأعلى.

والمهم في كل ذلك، هو البساطة التي يتسم بها «كيب» وسرعته، خاصة لدى مقارنته مع «إيفرنوت». ويمكن تغيير لون الملاحظات، لكن لا يمكن تجميعها حسب اللون. وفي الواقع لا يمكن تجميعها في مجموعات بأي طريقة، إذ لا توجد أي ملفات، أو الترشيح. الأمر الوحيد الذي يمكن القيام به فيما يخص الملاحظات هو سحبها إلى الأعلى، أو الأسفل، أو شطبها وتحريكها أفقياً على شاشة الهاتف، أو أرشفتها وتخزينها. أما في «إيفرنوت» على سبيل المقارنة، فيمكن تنظيم «كتب ملاحظات» منفصلة مليئة بالملاحظات، وحتى يمكن وضع عدة كتب ملاحظات في ملف واحد.

وبمقدور «إيفرنوت» أن يحتوي على أكثر من طراز واحد من البيانات، بحيث أن ملاحظة نصية قد تتضمن لائحة من الصور على سبيل المثال. وثمة أشكال وأنماط للملاحظات، كالحرف الداكن والمائل وغيره. وقد تتضمن هذه الملاحظات أيضاً عناوين شبكة، أو مواقع جغرافية لها علاقة معها. ويمكن عنونة الملاحظة بمفاتيح يمكن البحث عنها، مثل «أطفال»، و«عمل»، وما إلى ذلك، بغية الرجوع إليها بسرعة. أما في «غوغل كيب» فكل ما يمكن عمله هو البحث عن النص في الملاحظات المدونة.

استمرارية «غوغل»

ويمكن التشارك في دفتر ملاحظات «إيفرنوت» مع متعاونين محددين، أو عن طريق نقرتين يمكن نشر إحدى الملاحظات على «فيس بوك»، أو «تويتر»، أو كرسالة إلكترونية، أو حتى على موقع عام متوفر على الشبكة.

ويمكن استخدام كاميرا الهاتف لالتقاط ما هو مرسوم على اللوحة (السطح) البيضاء، ووصفات الطعام أو الدواء، وبطاقات الزيارة، واتجاهات السير، أو حتى صفحات من الملاحظات المدونة باليد.

ويمكن حتى الحصول على عنوان بريد إلكتروني مخصص لهذه الغاية، بحيث أن أي نص، أو صورة، أو شريط صوتي تقوم بإرساله عبره من أي مكان، يتم إضافته إلى مجموعة «إيفرنوت» أوتوماتيكياً.

كذلك يبدو «كيب» عارياً مقارنة مع منافسه

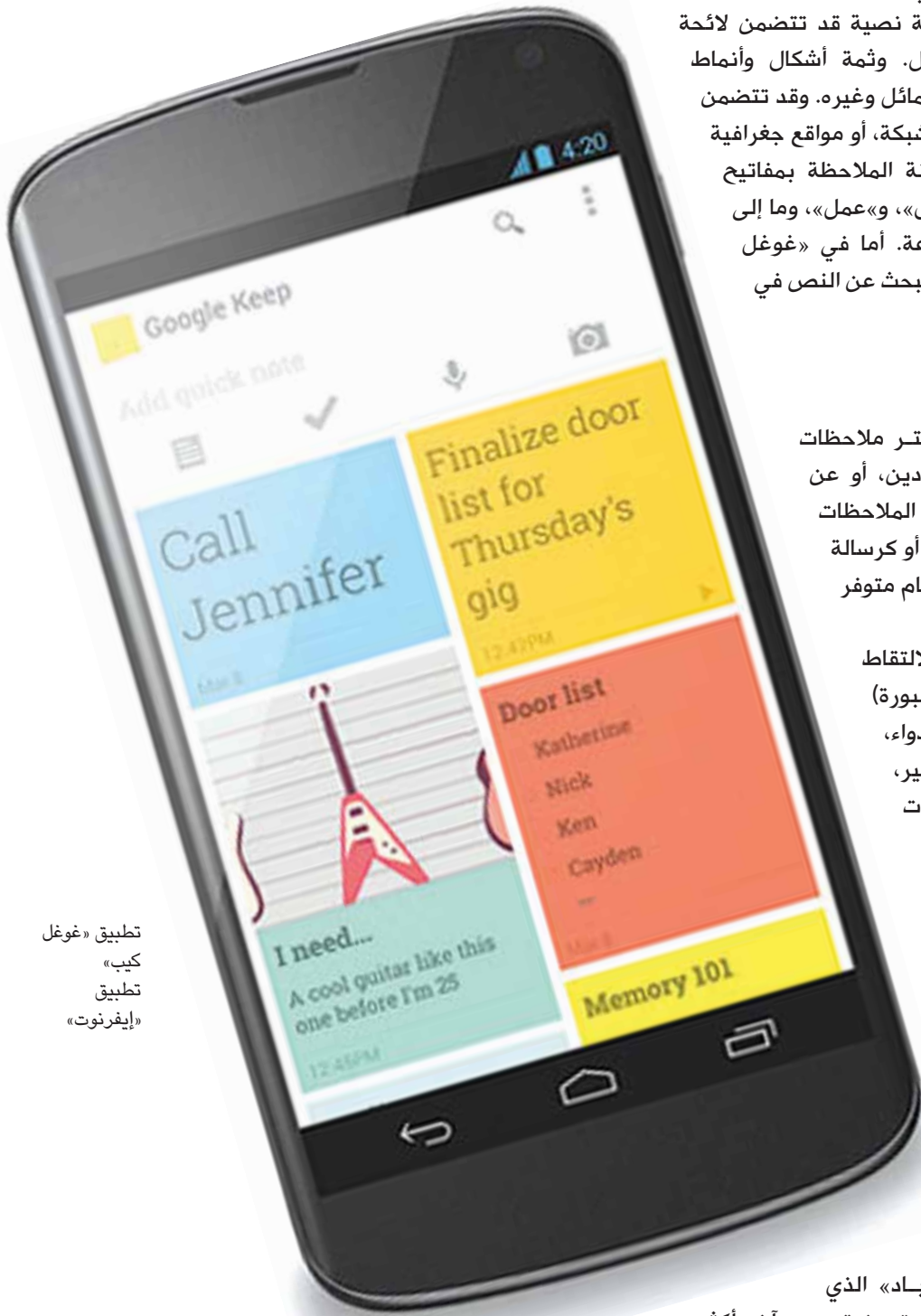
الموجود على «آي فون/آي باد» الذي

تتلقى عبره نصاً مبسطاً لتطبيق «نوتس»، وآخر أكثر

تفصيلاً يدعى «التذكيرات» (ريمايندرز). وكلاهما متزامن مع أجهزة «ماك» وغيرها من أجهزة «أبل». و«التذكيرات» يمكنها تذكيرك بالقيام بعمل ما في وقت محدد، أو تاريخ معين، أو حتى فيما يخص الموقع، تذكيرك عن رسالة تبرز فجأة لدى مرورك قرب محل تنظيف الثياب بضرورة جلب قمصانك.

و«التذكيرات» تطل أيضاً من أجهزة «أندرويد» بالتكامل مع نظام «سيرى»، إذ يكفي النطق في الهاتف بعبارة «ذكرني بأن شواء اللحم موجود في الفرن لدى وصولي إلى المنزل» ما يجعل الهاتف ينشط للفت انتباهك. وبالمقابل فإن «غوغل كيب» لا يقدم أي نظم تنبيه أو «تذكيرات». وبالمقدور أيضاً إدارة لوائح «التذكيرات» عن طريق الصوت أيضاً، بالقول مثلاً «أضف زجاجة ماء إلى قائمة مشترياتتي».

ولا يقوم أي من تطبيقات «أبل» بالتعامل مع الصور والتسجيلات الصوتية، ومع ذلك فإن كلا من «إيفرنوت» و«أبل» دفع بتقنية تدوين الملاحظات سنين ضوئية إلى الأمام، إلى ما وراء «نسخة 1.0» المتواضعة من «غوغل كيب». لكن تذكر أن المزيد من



تطبيق «غوغل كيب» تطبيق «إيفرنوت»

المميزات ليس

دائماً هو الأفضل، لأن هناك الكثير الذي يمكن قوله أيضاً عن الأمور البسيطة والسريعة. بيد أن «غوغل» تقول إن مميزات وخواص جديدة ستضاف إلى «كيب» قريباً.

لكن لسوء الحظ ينبغي التذكر أيضاً أنه ليس لـ«غوغل» عادة إنتاج الأشياء الكبيرة فحسب، بل عادة قتلها أيضاً. فقد جاء الإعلان عن «كيب» بعد أيام من الإعلان بأنه في يوليو (تموز) المقبل ستغلق الشركة موقع «غوغل ريدر» الشعبي والرائج جداً، الذي هو عبارة عن مجلة سلسلة جداً من المقالات التي يجري تحديثها بانتظام. كما أنها أودت بحياة تطبيقات دفتر الملاحظات قبل ذلك. وفي عام 2009 أغلقت «نوتبوك» أول برنامج من نوع «إيفرنوت». وهنا يبرز التساؤل، كيف نثق بـ«غوغل» لحفظ ملاحظتنا التي قد تدوم مدى الحياة، لنعلم لاحقاً أنها ستقضي على «كيب»؟

صناديق الثروة السيادية العربية تقدر بنحو 1.8 تريليون دولار نهاية 2012

صندوق «ناشيونال ويلفير» الروسي بنحو 150 مليار دولار.

وقال ماركو ماسلاكوفيك إن استثمارات صناديق الثروة السيادية الخليجية حتى العام المالي 2007-2008 الذي شهد الأزمة المالية العالمية كانت تتركز بقوة في الأسواق المالية الغربية أو ما يسمى بالأسواق الناضجة، حيث كانت الولايات المتحدة الأميركية تحظى بنسبة 20٪ من هذه الاستثمارات، فيما كانت بريطانيا تحظى بحصة تقدر بنحو 16.5٪ فيما تتوزع نسب أخرى على سويسرا وألمانيا لكنه قال: إن هذه الاستثمارات تراجعت بعد الأزمة المالية، وتوقع أن ترتفع حصة استثمار صناديق الثروة السيادية الخليجية مستقبلا في الأسواق الناشئة نظرا للعائد الكبير والمضمون الذي يمكن أن يتحقق من هذه الأسواق. وقال ماركو ماسلاكوفيك إن الخسائر التي تكبدتها بعض الصناديق الخليجية في البنوك العالمية في أعقاب الأزمة المالية خاصة في السوق الأميركية جعلتها تعيد حساباتها وتركز أكثر في استراتيجية استثماراتها على الأسواق المحلية في الخليج. لكن ماسلاكوفيك قال: إن صناديق الثروة السيادية الخليجية عادت مرة أخرى للاستثمار في أوروبا خاصة في بريطانيا التي باتت تحوز على نصيب الأسد من التدفقات المالية الخليجية وبما يفوق حجم التدفقات المالية الخليجية في كل من سويسرا وألمانيا وفرنسا. وقال أكبر دليل على ذلك الصفقات الكبرى التي نفذها جهاز قطر للاستثمار في بريطانيا خلال العامين الماضيين. ويلاحظ أن لندن استفادت كثيرا من أزمة ديون اليورو التي جعلت منها ملاذا آمنا وسط محيط مالي مضطرب في دول اليورو. وتحولت الكثير من الثروات الشخصية وبعض السيادية في العالم من منطقة اليورو إلى لندن. وربما تساهم أزمة إنقاذ قبرص من الإفلاس وما تلاها من فرض ضرائب على الإيداعات على زرع المخاوف والشكوك في احتمال تكرار فرض الضريبة على الإيداعات في دول أخرى تواجه مصاعب مالية مثل إيطاليا والبرتغال.



296 مليار دولار. ووضعت الدراسة للاحتياطات الأجنبية لمؤسسة النقد السعودي «ساما» 553 مليار دولار في نهاية عام 2012. لكن «الشرق الأوسط» لاحظت أن الموجودات الأجنبية لـ«ساما» بلغت نحو 662.6 مليار دولار في نهاية كانون الأول الماضي. كما قدرت الثروة السيادية لجهاز قطر للاستثمار بنحو 115 مليار دولار. وقالت الدراسة إن الصناديق الممولة من إيرادات النفط ارتفعت إلى 3 تريليونات دولار في نهاية عام 2012. ويلاحظ أن كلا من النرويج وروسيا اللتين تعتبران من الدول النفطية المصدرة للنفط خارج «أوبك» تملكان صناديق للثروة السيادية، حيث قدرت الدراسة ثروة صندوق غلوبال النرويجي بنحو 664 مليار دولار، فيما قدرت

قدرت أبحاث حي المال في لندن «ذي سيتي يوكي» حجم صناديق الثروة السيادية العربية في نهاية عام 2012 بنحو 1.797 تريليون دولار بما يعادل 35٪ من إجمالي موجودات صناديق الثروة السيادية العالمية. وتشكل معظم موجودات الثروة السيادية من الفوائض النفطية المودعة في صناديق الاستثمار في كل من الإمارات وقطر وسلطنة عمان وليبيا، إضافة إلى موجودات مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» التي تدير الفوائض النفطية السعودية.

وتوقع ماركو ماسلاكوفيك كبير المديرين والباحث الاقتصادي في إدارة أبحاث حي سيتي المالي في لندن «ذي سيتي يوكي» الذي أشرف على الدراسة أن ينمو حجم موجودات صناديق الاستثمار السيادية الخليجية بمعدل سنوي يتراوح بين 7 إلى 8٪ خلال الأعوام المقبلة، لكنه قال لصحيفة «الشرق الأوسط» إن هذا المعدل سيكون أقل من معدل نمو نظيراتها في آسيا بسبب النمو الاقتصادي السريع في آسيا وزيادة حجم الصادرات والفوائض في الميزانية بالدول الآسيوية التي تملك صناديق للثروة السيادية مثل الصين وسنغافورة.

وقدرت الدراسة الصادرة حجم موجودات ثروة الصناديق السيادية للإمارات بنحو 816 مليار دولار

في نهاية عام 2012 وتعادل نسبتها 16٪ من إجمالي موجودات صناديق الثروة السيادية في العالم. وتملك دولة الإمارات العربية المتحدة 3 صناديق سيادية وهي جهاز أبوظبي للاستثمار، حيث قدرت الدراسة موجوداتها في نهاية عام 2012 بنحو 627 مليار دولار. وأسس جهاز أبوظبي للاستثمار في عام 1976، وشركة «الاستثمارات البترولية الدولية» التي أسست في عام 1984 وقدرت الدراسة موجوداتها بنحو 65 مليار دولار، وشركة «دبي للاستثمار» التي قدرت موجوداتها بنحو 70 مليار دولار. ولاحظت «الشرق الأوسط» أن أرقام الدراسة للثروة السيادية الإماراتية لم تتناول الموجودات الأجنبية لبنك الإمارات المركزي. وقدرت الدراسة حجم موجودات هيئة الاستثمار الكويتية بنحو

4 تريليونات دولار المشاريع الانشائية بالشرق الأوسط حتى 2020

المعرض مع المستخدمين النهائيين». وتشارك في المعرض شركات حديد عالمية مثل «حديد الراجحي» السعودية التي تزيد حصتها السوقية المحلية على 25 في المئة، وشركة «المباني للحديد» المتخصصة في تصميم المباني الحديد وبنائها وشركة «أم أم أف اكس».

ويستضيف المعرض ندوة عن العمليات المختلفة وطرق الحصول على المصادر الصحيحة لمواد البناء ونظام استدامة لتقويم الإنشاء والبناء، والطرق الجديدة لاختبار نظم إدارة الطاقة وعمليات تقويم النزاهة في البناء، ونظام بناء نماذج المعلومات وتوقعات كلفة البناء ومعايير التصميم.

وجاء في التقرير: «لا شك في أن هذه المشاريع التطويرية ستحقق دفعة كبيرة لقطاع الصلب والحديد في الإمارات حيث يجري التخطيط لمشاريع كبيرة في الإنشاءات والسكك الحديدية وقطاعات النفط والغاز، ما يعني تحقيق نمو كبير للقطاع».

وأعلنت شركة «حديد الإمارات» مشاركتها في معرض «إكو كونستركت إكسبو» للسنة الثالثة على التوالي. وقال نائب الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية للشركة، مبارك الخيلي: «في سوق تستعد لنمو استثنائي في العقد الحالي، من المنطقي أن نكون حاضرين وهذا يدفعنا إلى تعزيز قدراتنا وانتشارنا في السوق الإماراتية والخليجية المزدهرة، والتواصل المباشر في

توقعت شركة الاستشارات العقارية «جونز لانغ لاسال» في تقرير أن تبلغ قيمة المشاريع الإنشائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 4.3 تريليون دولار حتى عام 2020. وأضافت: «من شأن ذلك أن يدفع بقطاع الحديد إلى الأمام خلال الفترة المقبلة».

ورحب قطاع الإنشاءات، في معرض الإعلان عن فعاليات معرض «إكو كونستركت» الذي سيقام في «مركز أبوظبي الدولي للمعارض» (أدنيك) بالتزامن مع «سيتي سكايب» أبوظبي بين 16 و18 الجاري، بإعلان حكومة أبوظبي في كانون الثاني الماضي أنها تخطط لإنفاق 330 مليار دولار في مشاريع التطوير العقاري خلال السنوات الخمس المقبلة.

رؤية متفائلة للمستقبل الأميركي

مايكل أوهانلون*

يركز السياسيون في واشنطن على كبح جماح العجز المالي المثير للقلق، وفي الوقت نفسه يميلون إلى تبني مواقف مغرقة في التشاؤم والسوداوية، فهم يعبرون عن مخاوفهم على الأجيال القادمة وسرقة مستقبلها، ويقلقون من إقبال كاهل العمال بالضرائب وحرمان الفقراء، ثم يتوجسون من قتل الانتعاش الاقتصادي الهش بعد الفشل في القيام بالاستثمارات الضرورية. والحقيقة أن هذا التشخيص للواقع والمخاوف التي تصاحبه، وإن كان ينطوي على بعض الوجهة إلا أنه مفرط في التشاؤم ما يساهم في تكريس الحالة النفسية التي تتميز بالشلل وعدم القدرة على اجترار الحلول السياسية المناسبة. والأكثر من ذلك أن المزاج المتشائم يعزز المبادئ الأساسية لدى كل من الحزبين ويدفعهما إلى التمرس وراءها دون إبداء استعداد للتوصل إلى أرضية مشتركة والتوافق على الحلول الممكنة. وفيما عدا النظرة المتشائمة هناك رؤية أكثر تفاؤلاً ودقة للواقع الأميركي. فالولايات المتحدة قد تكون على أعتاب مرحلة من التقدم غير المسبوق لما تتوافر عليه من فرص فريدة من نوعها تشمل: ثورة في مجال الطاقة، فنحن اليوم وبفضل التقنيات الجديدة أصبحنا أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي في العالم باحتياطيات تصل حسب الخبراء إلى مئة عام.

كما أننا في الطريق لنصبح من بين الدول الأكثر إنتاجاً للنفط الخام في العالم، والأمراً لا يقتصر على الطاقة، بل يتعداها أيضاً إلى الثورة الصناعية، فالولايات المتحدة متفوقة في مجال تصنيع الروبوتات وتقنية الأبعاد الثلاثية، وهي المجالات التي يمكنها مرة أخرى أن تحجز لأميركا المكانة الرائدة في الصناعة.

ولا ننسى أيضاً ما يجري في مجال علوم الحياة، وبالتحديد في علم الجينات وخلايا المنشأ التي تتوافر فيها الولايات المتحدة على إمكانات بحثية هائلة تؤهلها لقيادة ثورة حقيقة وتحقيق اختراقات مهمة في ميادين الزراعة وصناعة الأدوية وتغيير أساليب الطب

والعلاج. أما في مجال تكنولوجيا المعلومات، فإن الولايات المتحدة تقود حالياً على الصعيد العالمي ما يعرف بالحوسبة السحابية التي تتيح خيارات غير مسبقة من شأنها تثير مجال تكنولوجيا المعلومات.

وفي ضوء هذه المزايا المهمة، بالإضافة إلى التجارة في إطار اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا مع شركاء مثل المكسيك وكندا، فقد نكون على أعتاب مرحلة جديدة تقود فيها أميركا الشمالية القرن الحالي، بحيث ستكون هذه المنطقة وليس غيرها، سواء الصين، أو أوروبا، أو اليابان، من سيخرج العالم من الركود الاقتصادي ويدفع بعجلة النمو مرة أخرى إلى الأمام. لكننا لن نحقق هذا الإنجاز ما لم ينصح حال الحكومة، فمع أن حجم الديون الكبير لا يتماشى مع متطلبات النمو على المدى البعيد، إلا أن تقليص النفقات التلقائي والعشوائي بالطريقة التي تم بها بعد الفشل في التوصل إلى اتفاق حول الموازنة بين البيت الأبيض والكونغرس ويطال برامج الدفاع وأخرى محلية تشكل أساس النمو في المستقبل، هو أبعد ما يكون عن السياسة المناسبة للحد من العجز، فالأولوية في هذه المرحلة لتقليص - وبطريقة عقلانية - حصة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقدر حالياً بحوالي 75 في المئة، لذا نحن في حاجة إلى إنزال مستوى الدين إلى 72 في المئة على مدى السنوات العشر المقبلة، والهدف هو تحقيق ذلك من دون خنق التعافي الاقتصادي الذي ما زال في بدايته. فكيف يصار إلى تحقيق هذا الأمر؟ نقترح لما فيه مصلحة هذه الأمة أن يوافق كل حزب على نسبة متساوية من التنازلات التي لا يريدتها أي طرف في الظروف العادية، بحيث سيكون على «الجمهوريين» اقتراح 500 مليار دولار من المداخل الإضافية على مدى العقد المقبل، فيما يتعين على «الديمقراطيين» ادخار 500 مليار دولار من خلال إصلاح برامج الاستحقاقات الاجتماعية خلال الفترة نفسها، بحيث سيتم إلغاء الخصومات الكبيرة والتلقائية، التي انطلقت مع بداية العام الجاري. وفي التفاصيل يمكن لـ«الديمقراطيين» اقتراح بعض

التعديلات على صيغة الزيادات في التأمين الاجتماعي وفقاً لكلفة المعيشة وإصلاح بعض البرامج الأخرى، إذ من شأن هذا الإصلاح أن يدر بعض الدخل، وفي الوقت نفسه يغني عن التضحية بالبنية الأساسية للتأمين الاجتماعي، ومن جهتهم يمكن لـ«الجمهوريين» سد الثغرات الضريبية لتأمين مداخل إضافية مع التنصيص على توجيه نصف المداخل الجديدة لخفض نسبة الضريبة على الدخل. وباختصار سيكون على كل حزب تقديم شيء دون أن يضحي بمبادئه الأساسية، وفي هذه الأثناء سيكون على البلد أن يركز على بعض القضايا الأساسية والاستفادة من الفرص المتاحة مثل الجانب المتعلق بالطاقة، والدخول في شراكة مع المنظمات البيئية لاحتواء انشغالاتها. وفي مجال البنية التحتية يتعين إقامة شبكة إنترنت أسرع وأكثر فاعلية حتى يستفيد الأميركيون من الجيل الجديد للتكنولوجيا كما تمثلها الحوسبة السحابية، هذا بالإضافة إلى مد الطرق والسكك الحديدية، وتطوير المطارات وشبكات الكهرباء. وفيما يتعلق بالرأس المال البشري، يتعين إصلاح سياسة الهجرة وتشجيع الأميركيين على دراسة العلوم والتكنولوجيا وتطوير المدارس والتكوين من خلال التركيز على تطوير المهارات المهنية.

وبالنسبة للقطاع المالي، فإنه يتعين إخضاعه للإصلاح وتسهيل القانون الضريبي للتشجيع على الادخار، وتبني الشفافية في التعامل مع كلفة الرعاية الصحية، فضلاً عن استعادة أكثر من تريليوني دولار من الاستثمارات الأميركية في الخارج، وبالطبع لن يتحقق كل ذلك مرة واحدة، لكن من خلال التحلي بالتفاؤل، والكف عن توجيه اللوم لبعضنا البعض حول الانحدار الأميركي المفترض يمكن الخروج من المأزق.

* قائد القوات الأميركية السابق في العراق وأفغانستان ومدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق وباحث في مركز «بروكينجز» عن «واشنطن بوست»

تحالف الاقتصاد والسياسة في صعود تركي

مقبولة سياسياً وشعبياً حيث سنت الحكومة الكثير من القواعد المصرفية التي تخص رأس المال والائتمان، خصوصاً الاقتراض ببطاقات الائتمان كما رفع البنك المركزي من نسبة الاحتياط القانوني للمصارف لديه للحد من الإقراض الأخيرة للمستهلكين. ونجحت هذه القواعد في منع الركود الذي حصل في 2009 من أن يتحول إلى أزمة كبيرة في تركيا. كما تضمنت الإصلاحات وضع معدلات التضخم تحت السيطرة.

وأدت الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار السياسي وإجراءات مكافحة الفساد إلى ازدياد معدلات النمو الاقتصادي والصادرات والاستثمارات المحلية والأجنبية إذ تعتبر تركيا اليوم من أكثر دول العالم جذبا للاستثمارات الأجنبية والتي بلغت قيمتها في 2010 أكثر من تسعة بلايين دولار. وأصبح الاقتصاد والمشاريع التركية معلومة. ونما كثير من المشاريع التركية المتعددة الجنسية الأمر الذي زاد من النفوذ الاقتصادي التركي وبرز العديد من المشاريع الجديدة ذات الديناميكية العالية والنمو الكبير في مجموعة من المدن التركية التي أطلق عليها اسم «النمو الأناضولية» والتي انتعشت من خلال جهود مشاريعها الصغيرة والمتوسطة.

وبسبب موقعها بين الشرق الأوسط وأوروبا أصبحت تركيا اليوم ممراً أساسياً لنقل النفط والغاز، كما تشكل مدخلاً لأسواق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا والشرق الأوسط. ومنذ نجاح الإصلاحات المالية في 2001، حققت تركيا نمواً اقتصادياً مستداماً إذ تعتبر اليوم الاقتصاد الرقم 17 الأكبر في العالم. وفي الفصل الأول من 2011 نما الاقتصاد بـ 11 في المئة متجاوزاً معدلات النمو في الصين والأرجنتين وبذلك كان الاقتصاد الأسرع نمواً في العالم في ذلك العام.

* كاتبة متخصصة بالشؤون الاقتصادية - بيروت

عن «الحياة» اللندنية

تصنف المنظمات الدولية تركيا ذكاء مخلص الخالدي* اليوم كأحد اقتصادات السوق الصاعدة ما يجعلها واحدة من الدول الصناعية الجديدة في العالم، كما تعتبر من ضمن مجموعة الدول القائدة عالمياً في مجالات الزراعة وصناعات الأنسجة والملابس والسيارات والبواخر ومعدات النقل الأخرى ومواد البناء والسلع الكهربائية والإلكترونية المنزلية. وينمو القطاع الخاص التركي في شكل سريع لكن ليس على حساب القطاع العام الذي لا يزال يلعب دوراً محورياً في الصناعة والمصارف والنقل والاتصالات. وبلغ إجمالي الناتج المحلي في 2011 تريليون و288 مليار دولار وكانت مساهمة الزراعة فيه 8.9 في المئة والصناعة 28.1 في المئة والخدمات 63 في المئة. وهو بهذه النسب أقرب إلى تركيبة إجمالي الناتج المحلي في الدول الصناعية المتقدمة منها إلى الدول النامية. ولا يزال 25.5 في المئة من القوى العاملة تعمل في الزراعة و26.2 في المئة في الصناعة و48.4 في المئة في الخدمات ما يعني أن الأخير هو القطاع الرائد في مستوى الإنتاجية يتبعه القطاع الصناعي ثم القطاع الزراعي الذي لا يزال يتطلب مزيداً من الجهود لتطويره. ويعتبر المراقبون أن تركيا تحولت اليوم من دولة نامية إلى واحدة من القوى الاقتصادية الصاعدة.

كان القرن العشرين قرناً صعباً لتركيا سياسياً واقتصادياً. فالتركة السياسية للرئيس كمال أتاتورك (مؤسس تركيا الحديثة في 1923 في أعقاب انهيار الامبراطورية العثمانية) التي تضمنت إجراءات عديدة لتحديث تركيا وتشبيهاها بالغرب وإعلانها دولة علمانية، استمرت حتى نهاية القرن العشرين. وكان تدخل الجيش التركي في الحياة السياسية أمراً مميزاً لها. فرغم كونها ديمقراطية دستورية، قام الجيش بانقلابات في الأعوام 1960 و1971 و1980 و1997. وكان يفسر تدخله بأنه يقف في وجه أي محاولة تهدد الديمقراطية العلمانية في تركيا. وتطلب هذا الانتقال من الماضي القريب بمشاكله الاقتصادية والسياسية المختلفة إلى الوضع الذي

أصبحت عليه تركيا الآن والتوقعات الإيجابية لمستقبل اقتصادها، وقفة لتحديد العوامل التي وضعت تركيا على المسار الصحيح والدروس التي يمكن أن تتعلمها منها الدول النامية الأخرى.

إن أكثر التطورات أهمية في الحياة السياسية الداخلية في تركيا هي صعود حزب العدالة والتنمية، وهو حزب يميني معتدل، جاء للمرة الأولى إلى الحكم في 2002، بعد الأزمة المالية الحادة التي ضربت تركيا في 2001 وانهيار ائتلاف أحزاب يمين الوسط. وحصل الحزب على دعم شعبي متزايد فالأصوات التي حصل عليها ارتفعت من 34 في المئة في انتخابات 2002 إلى 47 في المئة في 2007 ثم إلى 50 في المئة في 2011. وأعطاه هذا الدعم الشعبي المتزايد الفرصة كي يمنح الجيش من التدخل في الحياة السياسية. ويعتبر المعينون بالحياة السياسية في تركيا إن ما حصل في تموز 2011 عندما استقال قائد الجيش احتجاجاً على محاكمة بعض العسكريين بتهمة التدبير لانقلاب عسكري، وتعيين رئيس الوزراء الشخص الذي يليه في القدم قائداً للجيش، إشارة لتفوق السلطة المدنية على السلطة العسكرية ونهاية الجمهورية التركية الأولى وبداية الجمهورية التركية الثانية.

ونجح حزب العدالة والتنمية في زيادة شعبيته بين مختلف الفئات بعد أن كون لنفسه سجلاً من التحديث والنمو الاقتصادي والإصلاحات استجابة لمتطلبات عضوية الاتحاد الأوروبي وتعزيز الديمقراطية. وعلى رغم سير محادثات العضوية ببطء فإن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لم يعد أولوية للأتراك خصوصاً في غياب ما يضمن هذا الانضمام في النهاية. لكن بغض النظر عن النتيجة النهائية تتمتع تركيا بنتائج الإصلاحات التي تقوم بها وستواصل تطبيقها وكأنها ستتمتع هذه العضوية.

وكانت بداية القرن الحادي والعشرين سيئة للغاية لتركيا بسبب الأزمة المالية الحادة في 2001 إذ انهار العديد من المصارف ذات رؤوس الأموال الضعيفة. لكن تلك الأزمة كانت فاتحة خير على تركيا إذ لولاها لما استطاعت الحكومة تبني وتنفيذ إصلاحات

البورصة في أسبوع

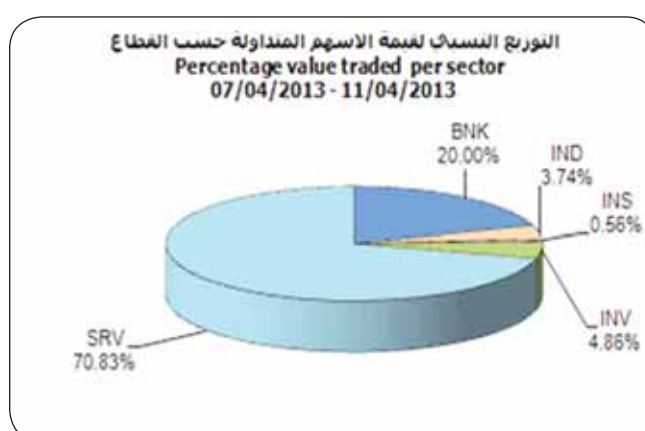
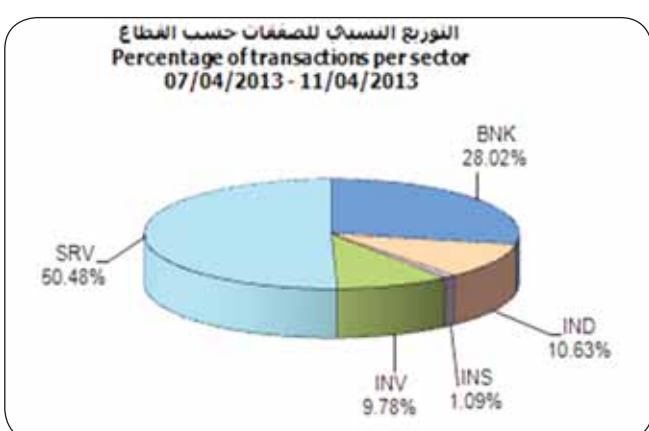
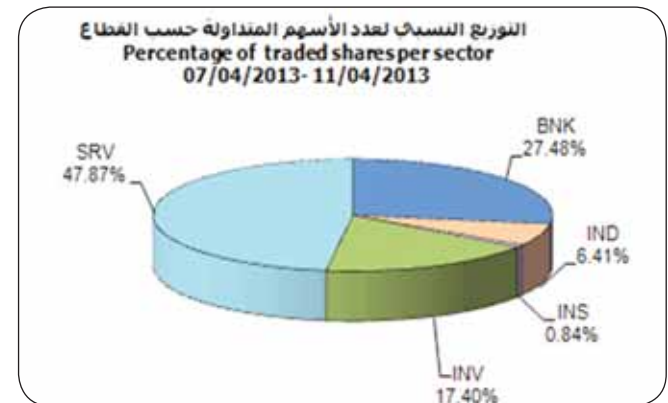
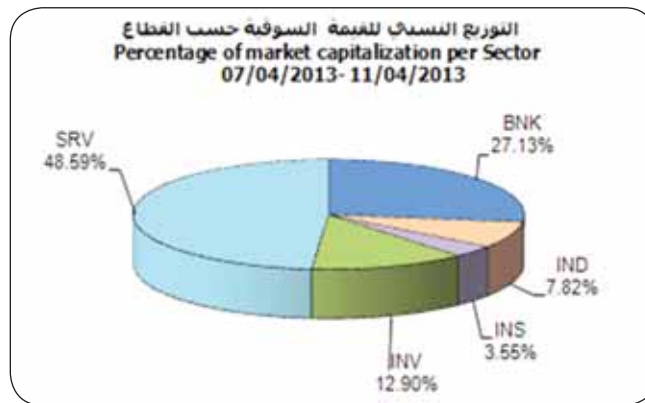
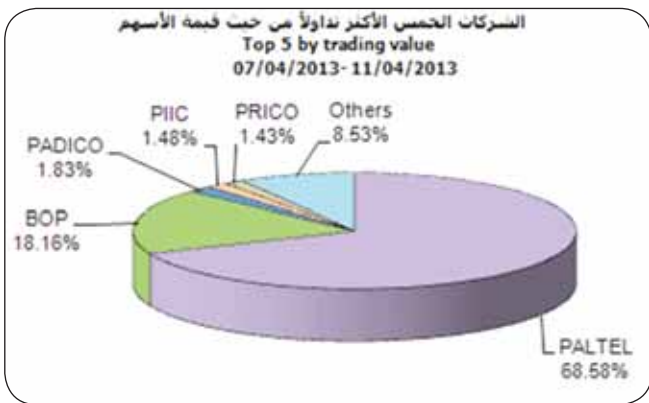
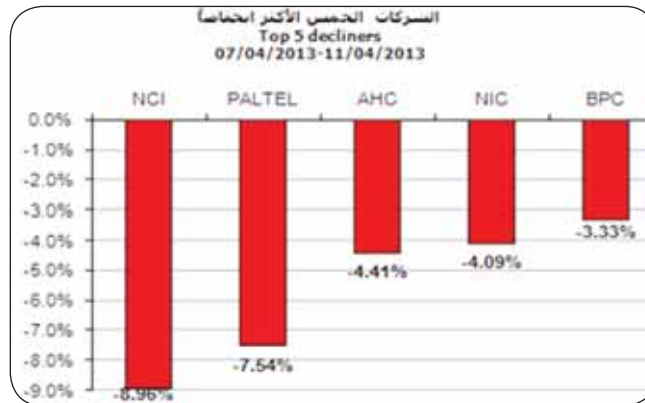
أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 455.71 نقطة منخفضاً 17.10 نقطة، أي ما نسبته (3.62%) عن إغلاق الأسبوع قبل الماضي. ويأتي ذلك على خلفية انخفاض مؤشرات كل من قطاعات البنوك والخدمات المالية والتأمين والخدمات.

تم عقد 5 جلسات تداول في بورصة فلسطين خلال الأسبوع الماضي تم خلالها تداول 1,636,908 سهماً بقيمة 5,827,755 دولاراً نفذت من خلال 828 عقداً. وتم تداول 29 شركة من أصل 48 شركة مدرجة حيث شهدت 6 شركات ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار أسهم 12 شركة أخرى واستقرت أسعار أسهم 11 شركة أخرى.

المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	نقطة	التغير (%)
القدس*	455.71	472.81	-17.10	-3.62%
العام**	242.42	249.93	-7.51	-3.00%
البنوك والخدمات المالية	108.21	110.21	-2.00	-1.81%
الصناعة	62.31	62.07	0.24	0.39%
التأمين	43.75	44.45	-0.70	-1.57%
الاستثمار	18.19	18.07	0.12	0.66%
الخدمات	46.16	48.68	-2.52	-5.18%

(* المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100 (** يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100)

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي	2013/4 - 04/03/31	2013/4 - 11 - 7	(%)
عدد الأسهم المتداولة (#)	3,055,672	1,636,908	-46.43%
قيمة الأسهم المتداولة (US\$)	12,649,603	5,827,755	-53.93%
عدد الصفقات	901	828	-8.10%
عدد جلسات التداول	5	5	0.00%
القيمة السوقية (US\$)	2,818,904,731	2,734,212,750	-3.00%
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)	2,529,921	1,165,551	-53.93%



العجز باسرائيل في الربع الأول من 2013 ثلاثة اضعاف العام الماضي تقريبا

بقلم: موطي باسوك

1 - لغم عجزى

يوم الأربعاء الماضي فقط كان وزير المالية يئير لبيد أعلن بخصوص الغاء الميزانية ثنائية السنة ان "بناء خطة عمل اقتصادية سنوية يتيح... قدرة ايجاد وتشخيص الغام العجز في الوقت المناسب". وبالتالي ها هو لغم عجزى غير صغير: في الربع الأول من العام 2013 تحدد عجز بمبلغ 4.6 مليار شيقل في النشاط الحكومي، نحو ثلاثة اضعاف العجز في الربع الأول من عام 2012، الذي كان 1.6 مليار شيقل - هذا ما يتبين من معطيات نشرتها وزارة المالية الاسرائيلية الخميس الماضي.

ويتبين من المعطيات انه في آذار وحده سجلت الحكومة عجزا بمقدار 2.9 مليار شيقل في نشاطها. والعجز المتراكم في الـ 12 شهرا الأخيرة هو 42 مليار شيقل، أو 4.5 في المئة من الانتاج، مثل العجز الذي سجل نهاية شباط ونهاية كانون الثاني، ومقابل عجز بمعدل 4.2 في المئة انتاج في نهاية 2012.

المعطيات محبطة جدا، لأن هدف العجز لدى الحكومة للعام 2013 هو 3 في المئة انتاج فقط. والعجز المتراكم في الـ 12 شهرا التي تنتهي في آذار أعلى بـ 50 في المئة من العجز المخطط له، بحيث يبدو أن الحكومة ستجد صعوبة في ان تفي هذه السنة بهدف العجز. محافظ بنك اسرائيل، ستانلي فيشر ورئيس قسم الميزانيات في المالية، غالي هيرشكوفتس طالبا بعجز بمعدل 2.5 في المئة انتاج فقط.

2 - معطيات محبطة

كما أن معطيات المداخيل من جباية الضرائب في الربع الأول من هذا العام كانت محبطة. فمن معطيات المالية يتبين أن إجمالي مداخل الدولة من الضرائب في الربع الأول كان 57.5 مليار شيقل - انخفاض حقيقي بمعدل 1.8 في المئة مقابل المداخيل من الضرائب في الربع الأول من العام 2012. وذلك على الرغم من أنه في الربع الأول من العام 2013 كانت ضريبة القيمة المضافة أعلى بـ 1 في المئة مقابل الفترة الموازية من العام الماضي، وأن ضرائب أخرى مثل الضريبة على السجائر والبيرة ارتفعت أيضا. وازدادة الى ذلك، ففي 1 كانون الثاني 2013 رفعت ضريبة

الدخل بـ 1 في المئة ثلاث شرائح ضريبية عليا، فرضت ضريبة 2 في المئة على من يصل دخله السنوي الى أعلى من 800 ألف شيقل غير صاف، ورفعت ضريبة أرباب العمل بـ 0.6 في المئة. كما أنه في الربع الأول من العام 2013 يفترض أن تتضمن، حسب وعود سلطة الضرائب، الأرباح الحبيسة أيضا (التي اعطت مداخيل بمبلغ 3 مليارات شيقل في كل 2013).

في آذار وحده بلغت جباية الضرائب 19 مليار شيقل، ارتفاع حقيقي بمعدل 5.7 في المئة مقابل 17.8 مليار شيقل في آذار 2012. وبحسابات سنوية، فان وتيرة جباية الضرائب في 2013 حسب معطيات الربع الأول هي 230 مليون شيقل. هدف جباية الدولة لهذا العام كان 241 مليار شيقل في صيف 2012، وقد انخفض أغلب الظن في آخر ميزانية الى 233 - 237 مليار شيقل.

ومن شأن الجباية المنخفضة عن المتوقع والعجز العالي عن المتوقع في نفقات الحكومة أن يجبروا المالية على تنفيذ تقليص أكبر مما كان مخططا له في الميزانية القريبة القادمة، او زيادة عبء الضرائب على المواطنين.

3 - هبوط في جباية الضرائب المباشرة، ارتفاع في

جباية الضرائب غير المباشرة

المشكلة الكبرى في مجال الضريبة هي في جباية ضرائب مباشرة - ضريبة الدخل وضرائب الأرض. في الربع الأول من هذا العام جبت الدولة ضرائب مباشرة بحجم 27.6 مليار شيقل، مقارنة بجباية 29.8 مليار شيقل في الربع الأول من العام 2012 - انخفاض حقيقي كبير ومقلق بمعدل 8.8 في المئة. وفي آذار جبت الدولة ضرائب مباشرة بحجم 8.5 مليار شيقل، مقابل جباية 8.3 مليار في آذار 2012 - ارتفاع حقيقي بمعدل 2 في المئة. في جباية الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة والجمارك) سجل ارتفاع حقيقي بمعدل 6.1 في المئة في الربع الأول من العام 2013 لتبلغ 28.7 مليار شيقل، مقابل 26.7 مليار شيقل في الربع الموازي من العام 2012. في آذار جبت الدولة ضرائب غير مباشرة بمبلغ 10.2 مليار شيقل، ارتفاع 9.7 في المئة مقابل آذار من العام الماضي. ونتيجة للنشاط في الميزانية، انخفضت أرصدة الحكومة في البنوك بمبلغ نحو 3.7 مليار شيقل.

4 - انخفاض نفقات جهاز الأمن

تعمل الحكومة منذ بداية السنة دون إطار ميزانية مقر - وفقا للقانون الأساس لاقتصاد الدولة، الذي يسمح لها بانفاق 12/1 من ميزانية 2012 في كل شهر. وبلغ إجمالي نفقات الحكومة في آذار (دون تسديد الصندوق) نحو 27.4 مليار شيقل. منها، أنفقت وزارات الحكومة 18.4 مليار شيقل، بينها 9 مليارات شيقل من دفعات الفائدة. وكان مستوى نفقات الوزارات الحكومية في آذار مشابه لمستواه في شباط وأعلى مقارنة بكانون الثاني. وفي الربع الأول من العام 2013 بلغت نفقات الوزارات الحكومية 51.7 مليار شيقل، ارتفاع بمعدل 1.3 في المئة مقابل العام الماضي. وارتفعت نفقات الوزارات المدنية بـ 3.8 في المئة بينما انخفضت نفقات جهاز الأمن بـ 5.6 في المئة. ويفيد تحليل اقسام نفقات الوزارات المدنية حسب تصنيفها الاقتصادي ان النفقات الصلبة - الأجور والتحويلات - ارتفعت منذ بداية السنة نحو 10.2 في المئة مقابل الفترة الموازية في عام 2012.

5 - ارتفاع استيراد السيارات

ثمة مجال واحد على الأقل لم يعان على ما يبدو من الإبطاء في الأشهر الأخيرة، على الأقل ليس في الشهر الماضي. ففي آذار سجل ارتفاع حاد بمعدل 35 في المئة في استيراد السيارات الخاصة - 22.346 سيارة مقابل 16.578 في شباط. وتفيد المعطيات التي نشرتها سلطة الضرائب ان استيراد السيارات الخاصة ارتفع في الربع الأول من عام 2013 بمعدل 8.4 في المئة مقابل الربع الموازي من عام 2012، وتم استيراد 59.586 سيارة. وفي آذار سجل ميل انخفاض في استيراد معظم البضائع الدائمة مقابل العام الماضي، بسبب قلة أيام العمل في عيد الفصح. فقد انخفض استيراد التلاجات نحو 11 في المئة مقابل آذار 2012، بعد وقف حملة تغيير التلاجات التي قامت بها وزارة الطاقة. وفي الربع الأول من عام 2013 سجل ارتفاع بمعدل 21 في المئة في استيراد التلاجات وارتفاع بمعدل 9.2 في المئة في استيراد السجائر. اما الاستيراد في باقي البضائع فقد سجل انخفاضا من منزلتين.

عن "هآرتس/ذي ماركر"

خطة لبيد للتقليصات الكبرى

بقلم: غاد ليئور

بعد أقل من شهر من تسلمه منصب وزير المالية عرض يئير لبيد على رئيس الوزراء خطته للتقليصات الكبرى. وسواء قبل بنيامين نتنياهو كل التوصيات أم تبني بعضها منها، فان شيئا واحدا مؤكدا: هو تأثير الاجراءات المتشددة سيشعر به كل مواطن اسرائيلي. أحد البنود المهمة في الخطة يتعلق بجيبنا جميعا: حسب التوصية، فان ضريبة الدخل سترفع بـ 1 في المئة دون صلة بمستوى الدخل. ليس واضحا

اذا كان نتنياهو سيقبل. وضريبة القيمة المضافة هي الأخرى، حسب الخطة سترفع بـ 1 في المئة من 17 الى 18 في المئة.

وفي مجال مخصصات الأولاد تخطط المالية الى توحيد المخصص لكل ولد بـ 150 شيقلا فقط وليس كما كان سابقا للولد الأول 175 ومن الثاني حتى الرابع 236 لكل واحد منهم.

وتتضمن الخطة تقليصات بحجم 30 مليار شيقل - 10 مليارات هذه السنة و 20 مليارا في 2014 - فرض ضرائب بحجم 9 مليارات شيقل: 3 مليارات هذه السنة و 6 مليارات في السنة القادمة.

في اسرائيل ولكن بقدر قليل: حيث ستفرض ضريبة شراء على كل بضائع الترف كالحقن والسيارات الفاخرة، الطائرات الخاصة، اليخوت، الدراجات الثقيلة، السجائر، الفرو، الدراجات المائية وشاشات التلفزيون فوق 50 إنش.

والى ذلك قال وزير المالية يئير لبيد ان الخطة الاقتصادية الجديدة ستضع الانسان العامل في المركز.

عن "يديعوت"

والتوصيات في معظمها سيقرها نتنياهو أغلب الظن اليوم الأحد.

ضمن الاجراءات رفع ضريبة الشركات بـ 1 في المئة، تقليصات في التحويلات المالية للاصوليين والمستوطنات، خصخصة وتأجيل لمشاريع في المحيط.

بند مركزي آخر هو تقليص 4 مليارات شيقل في ميزانية الدفاع. ومع ذلك، جهز جهاز الأمن خطة طوارئ تسمح بتقليص لمرة واحدة بمقدار مليار ومئتي مليون شيقل.

كما تتضمن الخطة المس بالقطاعات الميسورة

بنك اسرائيل يشتري الدولارات

بقلم: غاد ليئور

بعد عشرين شهرا من تدخل بنك اسرائيل آخر مرة في سوق العملة الصعبة وشراء الدولارات، عاد الخميس الماضي البنك المركزي لشراء العملة الأميركية بعد أن كسر سعر الدولار، الى الأسفل، حاجز 3.60 شيقل للدولار الواحد. وعندما بدأ الدولار يباع ويشترى عند 3.59 دولار اشترى بنك اسرائيل نحو 120 مليون دولار.

حتى قبل قرابة سنتين درج بنك اسرائيل على شراء الدولارات كي يرفع بشكل مصطنع سعر الدولار في كل مرة كان ينخفض فيها بنسبة معينة فيعرض مستوى التصدير الاسرائيل. وكان تدخل بنك اسرائيل في التداول تعرض لانتقاد شديد من صندوق النقد الدولي ومنظمة الـ OECD، وتوقف في نهاية المطاف في تموز 2011.

فالمستثمرون الأجانب يكثرون مؤخرا من صرف دولاراتهم بالشيقل ما يزيد من عرض الدولار.

عندما تبين الخميس أن بنك اسرائيل يتدخل في التداول فيغير دفعة واحدة سياسته في السنتين الأخيرتين، ارتفع سعر الدولار فورا من 3.59 الى 3.62 شيقل للدولار.

ومع أن ما فعله بنك اسرائيل هو شراء غير كبير، بمقدار 120 مليون دولار، لكن مجرد الشراء بالسعر الذي تم فيه اوضح للتجار في سوق العملة الصعبة ان بنك اسرائيل سيتدخل في التداول اذا ما انخفض سعر الدولار مرة أخرى عن سقف 3.60 شيقل للدولار. سعر الدولار الذي سجل الخميس الماضي هو الأدنى منذ 23 آب 2011.

عن "يديعوت/مامون"

لماذا لا يعد انخفاض سعر الدولار واليورو جيدا لاقتصاد اسرائيل؟ عندما يحصل مصدر اسرائيلي مقابل البضاعة التي يصدرها 100 مليون دولار، لكن المقابل بالشيقل هو 360 مليون شيقل فقط بدلا من 380 مليون شيقل قبل بضعة أشهر فقط، وبينما كل نفقات المصدر هي بالشيقل (الأجر، الارنونا، الكهرباء، الماء وما شابه)، فانه قد يعلق في مصاعب. والنتيجة: ضرر شديد في التصدير، قد يؤدي الى اقالة جماعية واغلاق مصانع.

أحد الأسباب الأساس لتعزيز الشيقل مقابل العملات الأجنبية هو الفائدة العالية نسبيا التي انتهجها بنك اسرائيل في البلاد: الآن الفائدة الأساسية في اسرائيل هي 1.75 في المئة، مقابل 0 - 0.25 في المئة في الولايات المتحدة، 0.1 في المئة في اليابان و 0.75 في المئة في اوروبا. كما أن التوقعات من مداخيل مردودات الغاز مع بداية ضخه هي الأخرى ستكون تخفيض سعر الدولار.

أجهزة صغيرة جديدة لمراقبة اللياقة البدنية

المعدات التي تقيس كل خطوة، أو شخير، أو خفقة، وغيرها، والتي تريك الوقت الذي تقضيه في الزمن الحقيقي على الهاتف الجوال، شرعت تزداد رواجاً هذا العام. وتتوقع جمعية المستهلكين للأجهزة الإلكترونية أن يقوم أكثر من ثلث الأشخاص (37%) في الولايات المتحدة، بشراء العدد والأدوات التقنية الخاصة باللياقة البدنية في العام المقبل، كما أن الشركات تتسابق الآن لتكون في مقدمة من يستفيد من هذا الاتجاه الجديد. لياقة بدنية ومن بين الأجهزة البارزة في مجالي اللياقة البدنية والصحية، جهاز «كور 2 أرمباند» (Core 2 Armband) الجديد من «بودي ميديا». وهو نسخة مصغرة، وأقل ظهوراً من نموذج «كور» الذي يقوم بتعقب نحو 5000 نقطة بيانات مختلفة في الدقيقة الواحدة. ويتميز جهاز التعقب والمراقبة الصغير هذا، بتواصل ذكي عن طريق «بلوتوث سمارت»، يتزامن مع تطبيق لشركة «بودي ميديا» المنتجة له، في الهاتف الذكي في الزمن الحقيقي.



سوار اللياقة البدنية مثل سوار «جوبون أب» تتواصل مع الهواتف الذكية

ويأتي «كور 2» أيضاً برباط جديد يشبه السوار اللامع، ليبدو كما لو أنه قطعة من المصوغات، ومن المتوقع طرحه في الأسواق في نحو شهر أب المقبل بسعر يراوح بين 120 و150 دولاراً. وعرضت «بودي ميديا» أيضاً «فيو باتش» الذي رأيناه لأول مرة في معرض العام الماضي. ومستشعره الذي يمكن التخلص منه، يلتصق في أسفل الذراع العليا، ويمكن ارتداؤه بصورة مستمرة حتى في السرير، وتحت مرشاش الحمام لمدة سبعة أيام. وتزود الرقعة هذه المقاومة للمياه بفتحة «يو إس بي» صغيرة لتحميل البيانات بعد نزعها، لكن الشركة تقول إن النسخ المستقبلية ستكون مدعومة بـ«بلوتوث». ومن المتوقع أن يبلغ سعرها 50 دولاراً لدى ظهورها في منتصف الصيف المقبل.

أدوات المراقبة الصحية

أما شركة «فيت بيت» التي أطلقت مؤخراً جهاز «زيب» Zip الجديد، ومراقب للياقة البدنية «وان»، فقد كشفت عن جهاز قياس صغير آخر يبدو كسوار ذي تقنية عالية. ويقوم «فيت بيت فليكس» بتعقب خطواتك، والمسافة المقطوعة، والسرعات الحرارية المستهلكة، ونوعية النوم، وبعد ذلك التواصل مع هاتف «أي فون»، أو هاتف «أندرويد» لاسلكياً عبر «بلوتوث 4.0»، بحيث يمكن رؤية جميع البيانات الواردة. وهو يصمم بتقنيات اتصال لاسلكي مع الهاتف مماثلة لأجهزة «جوبون أب» وجهاز «فيويلباند» من «نايكي»، وهي «بلوتوث 2.0» التي تستنزف البطارية بسرعة. ويأتي «فليكس» الجديد بخمسة ألوان مختلفة بسعر 100 دولار خلال الربيع المقبل.

أما شركة «ودنغنس»، فقد دخلت معترك أسواق أدوات المراقبة والتعقب الصغيرة عن طريق جهازها «سمارت أكتيفيتي تراك» Withings Smart Activity Tracker، الذي هو أصغر من «أي بود نانو»، والذي يقوم بتسجيل الخطوات، والمسافة المقطوعة، والسرعات المحروقة، ونوعية النوم. وتشير صحيفة «يو إس إيه توداي» إلى أن للجهاز ميزتين بارزتين، وهما الشاشة العاملة باللمس، التي يمكن عرض حتى أسبوعين من البيانات على الجهاز، فضلاً عن مستشعر للنضب يقوم بقياس معدل ضربات القلب عن طريق لمس ظهره. وهو يقوم أيضاً بمزاوجة تطبيق «ودينغس هيلث مايت» مع «ودينغس واي - فاي بودي سكايل» عبر «بلوتوث سمارت». ولا تتوافر أي معلومات إضافية حول التكلفة، أو تاريخ الشحن.

سوار اللياقة البدنية «فيت بت فليكس»



زورونا مستأجرين
وغادرونا مُلاك...

ثبت فائدة قرضك،
وربح بالك



PMHC
شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري
Palestine Mortgage & Housing Corp.

1800-240-240 | www.pmhc.ps

المينا الهندي.. طائر دخيل على البيئة الفلسطينية

حياة وسوق أسامة العيسة

أشار الدكتور سامي محمود خضر، الطبيب البيطري في حديقة حيوانات قلقيلية، بيده إلى إحدى أشجار الحديقة، وقال: "انظروا، انه المينا الهندي، طائر دخيل على بيئتنا، ويوجد باستمرار في الحديقة. ولا يفارقها، يتنقل من شجرة إلى أخرى". ورغم ان المينا لا يعتبر أحد طيور الحديقة، ويعيش في البيئة الفلسطينية دون استئذان، الا انه كما يبدو، مُصْرَبٌ على الوجود في حديقة الحيوانات الوحيدة في الضفة الغربية، ليعلن عن وجوده غير المرحب به في فلسطين، بالنسبة لبعض المهتمين بالبيئة، ومنهم عماد الأطرش مدير جمعية الحياة البرية في فلسطين.

وقال الأطرش لـ "حياة وسوق" إن: "المينا الهندي، أحد الطيور التي أدخلها الإسرائيليون إلى بيئتنا، ومنها بالإضافة إلى المينا، الفنك، وغيرها من طيور تربت منزليا ثم انتقلت الى الطبيعة، ونحن لا نؤيد ذلك".

ويحمل المينا عدة أسماء، منها الببغاء المطوقة، والمينا الشائع، وتمكن من التعيش والتكاثر في البيئة الفلسطينية، مزاحما الأنواع الفلسطينية المحلية. ومن صفات المينا، عدوانيتها وذكاؤها، ودفاعها عن أماكن نفوذها، وطردها الأنواع الأخرى. ويقول الأطرش، انه يوجد بعد سياسي، وآخر بيئي لإدخال أنواع جديدة للبيئة الفلسطينية، وهو من ناحية بيئية يرفض مثل هذا التصرف، داعيا للحفاظ على الأنواع الأصلية في البيئة الفلسطينية، مفضلا عدم التطرق إلى الجوانب السياسية. والمينا، بني، ذو رأس أسود وأقدام صفراء، وحجمه متوسط، وينتسب إلى عائلة الزرزور، ويسمى الببغاء، لقدرته على تقليد الكلام، ولهذا السبب اعتبر أحد الطيور الأليفة في الهند، وهو ما شجع مربى المنازل على اقتنائه، لكن هذا الطير الذي يعتبر رمزا للحب في الهند، لان الذكر والأنثى، يبقيان معا كزوجين مدى الحياة، رفض قيود الأقفاص، وتمرد

وهرب إلى البيئة الفلسطينية ليزاحم سكان هذه البيئة.

وفي مناطق كثيرة من العالم، شكل المينا الهندي مشكلة للبيئات التي استوطن فيها، بعد استيراده للتسلية ولإرضاء غريزة التملك وغيرها من أسباب، وتبين ان رمز الحب هذا قادر على التخريب. في بيئته في الهند، يعتبر صديقا للمزارعين لقدرته على أكل الحشرات التي تدمر المحاصيل الزراعية، لكن في أستراليا مثلا، تمت ملاحظته بعد تكاثره، لتسببه بمشاكل اقتصادية للبلاد بإتلافه الفاكهة ومحاصيل الحبوب.

وحكاية المينا مع أستراليا طويلة، كحال حيوانات أخرى، تم جلبها إلى البلاد، لكن تبين مدى خطأ ذلك، وخطورة تدخل الإنسان في التوازن البيئي، فالمينا أدخل إلى أستراليا عام 1862، للمساعدة على مكافحة الحشرات، لكن الأمر اختلف بعد ظهور الأضرار التي يمكن ان يحدثها طائر دخيل على بيئة غير بيئته.

ولا تتوفر معلومات كثيرة عن تأثير المينا الهندي، على البيئة الفلسطينية، وقد تظهر بشكل مقلق لاحقا، لكن في بيئة عربية كبيرة مثل الامارات، ظهرت تأثيرات خطيرة، وقبل ثلاث سنوات أصدرت هيئة بيئة أبو ظبي، تقريرا عن الأثر السلبي للمينا على البيئة هناك، محذرة من قدرة هذا الطائر على إزاحة الأنواع المحلية واحتلال مكانها، ومن امكانية ان يحمل فيروسات مسببة لأمراض لا تتوفر لدى الأنواع المحلية مناعة كافية لمواجهتها.

الدكتور سامي خضر، يؤكد ان سياسة حديقة قلقيلية، هي ضد شراء أي طير يتم صيده في الطبيعة، لكنها تتقبل أي طائر أو حيوان مصاب، حيث يتم علاجه وتركه في بيئته الطبيعية، مشيرا إلى أن الحيوانات التي تحويها الحديقة هي من خارج البلاد، ولا يمكن ان تعيش في البيئة الفلسطينية، أو حيوانات محلية غير قادرة على العودة إلى الطبيعة الفلسطينية، مؤكدا أهمية حماية الأنواع المحلية، والتوازن البيئي.

نقاطك

ضاعفنا نقاطك لقسط جهازك لأول مرة، سدد القسط الشهري لجهازك بنقاطك

العرض خاص بمشتركي الفاتورة ومكس

جوال... لا للمستحيل

www.jowal.ps 111

جوال